الأمم المتحدة

TD/B/EX(49)/2

Distr.: General
12 May 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية التاسعة والأربعون
جنيف، ٨-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠
البند ٢(أ) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً: التحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية*

توخياً لتحقيق تقدم هيكلي: إعادة النظر في أداء أقل البلدان نمواً**

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

موجز

مرت أقل البلدان نمواً، كمجموعة، حتى الأزمات العالمية الأخيرة، بفترة طويلة من الأداء المحسَّن في مجالات النمو الاقتصادي، والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، والتجارة والاستثمار، وتدفق الموارد، والموازين. غير أن هذا الأداء القوي كان غير متماثل وهشاً نسبياً، ولذلك لم يكن بإمكانه أن يحفز على تحقيق قفزة كبيرة في مجال التقدم الهيكلي. وكانت التغيرات بطيئة بشكل خاص في مجالات الاستثمار في القطاعات

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه لأن مجلس التجارة والتنمية أقر جدول الأعمال المؤقت في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

** هذه نسخة مختصرة من تقرير فرقة عمل الأونكتاد المشتركة بين الشُعَب والمخصصة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقد أعدت لأجل الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية التي ستعقد في جنيف في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الرجاء إعادة الاستعمال

الإنتاجية، وتنويع التجارة، وتطوير البنى التحتية، وبناء القدرات في مجال العلم والابتكار. وبغية تسريع الانتقال إلى طور التقدم الهيكلي، ثمة حاجة إلى إعادة النظر في النُهج الإنمائية المتبعة في أقل البلدان نمواً ولدى شركائها في التنمية، وخاصة في ضوء تجاربها الأخـــيرة في مجال التنمية والتحديات التي تطرحها أزمة الوقود وأزمة الغذاء والأزمة المالية. ولا بد لأية رؤية جديدة لدروب التنمية في أقل البلدان نمواً من أن تشتمل على إطار للاقتصاد الكلي ييسر تحقيق الأهداف المرجوة، وعمليات تدخل ابتكارية على المستوى المتوسط، ومجموعة جديدة من تدابير الدعم الدولية التي تلبي الاحتياجات المحددة لمجموعة من أقل البلدان نمـــواً متغايرة الخواص أكثر فأكثر.

أولاً – مقدمة

ألف – الخلفية والأهداف

١- يمثل تسعة وأربعون بلداً من أقل البلدان نمواً، حالياً، ١٢ في المائة من سكان العالم، يعيش نصفهم في حالة من الفقر المدقع، إلا أنها تمثل أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونحو ١ في المائة و٠,٥ في المائة من التجارة العالمية في البضائع والخدمات، على التوالي. وهناك عدة عوائق هيكلية واجتماعية – اقتصادية وجيوفيزيائية تحد من احتمالات التنمية في تلك البلدان، وقد جعلتها هذه العوائق تتأثر بالغ التأثر بالصدمات الخارجية وكذلك بالآثار السلبية للتغير البيئي. وإن الزلزال المدمر الذي حدث مؤخراً في هايتي، والتسونامي الذي حدث قبله في ساموا، كشفا بصورة جلية أوجه ضعف أقل البلدان نمواً. وبالفعل، لم "يتخرج" من فئة أقل البلدان نمواً، منذ إنشائها في أول السبعينات من القرن الماضي، سوى بلدين اثنين، بينما تضاعف العدد الأصلي (٢٥ دولة).

٢- وبغية تحديد أي برنامج عملي إنمائي دولي مستقبلي دعماً لأقل البلدان نمواً، أصبح من المسوَّغ الوقوف على التغيرات الهيكلية التي حدثت في هذه البلدان منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل في عام ٢٠٠١. وهذه العملية هي، بالدرجة الأولى، عملية استعادة استراتيجية للأداء الذي حققته أقل البلدان نمواً خلال العقد الراهن. ويفترض أن تسهم النتائج التي تسفر عنها في وضع رؤية تعاونية بشأن التنمية، توخياً لتسريع عملية التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً.

باء – المنهجية والنطاق

٣- يرتكز النهج التحليلي المتبع في هذه الوثيقة إلى مفهوم "التقدم الهيكلي". وفي هذا الصدد، استخدم مصطلحا "التحول الهيكلي" و"التغير الهيكلي" (بالمعنى الإيجابي) للدلالة على المعنى نفسه. ويعود سبب اختيار هذا المفهوم التعريفي إلى أن البلد المنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً يظل منتمياً إلى هذه الفئة بسبب مجموعة متغيرة من المعوقات أو القيود الهيكلية. ويشكل التقدم الهيكلي تقدماً لا رجعة فيه وذا طبيعة حفازة تساعد على إزالة هذه المعوقات أو القيود في أقل البلدان نمواً.

٤- ويمكن تعريف التقدم الهيكلي بأنه ظاهرة متضافرة الوجوه تجلب عناصر جديدة وتكميلية تهدف، في جملة أمور، إلى تسريع النمو الاقتصادي، وزيادة تكوين رأس المال، وزيادة المهارات اللازمة لنمو الإنتاجية، وتعزيز مدخلات الموارد المحلية، وتحسين القدرة على معالجة الصدمات الخارجية. وترمي عناصر التقدم الهيكلي هذه إلى تعزيز القدرة الإنتاجية ونوعية الوظائف، وتحسين تركيبة النواتج، وتيسير الحد بصورة عادلة من الفقر. ويمكن أن

يؤدي التغير الهيكلي أيضاً إلى تخصص في مجال التصدير يفضي بشكل أكبر إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للبلدان. ومن هذين المنظورين، يمكن قياس التقدم الهيكلي بوصفه عملية ومجموعة نواتج، على السواء.

٥- وقد يتبين أن تحديد التقدم الهيكلي مهمة غير يسيرة بالنظر إلى الاختلافات الكبيرة القائمة، جماعياً وفردياً، فيما بين أقل البلدان نمواً. أضف إلى ذلك أن الهدف الأسمى للتقدم الهيكلي يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك أهداف تحقيق التقدم صوب تخرج البلد من فئة أقل البلدان نمواً.

٦- ونطاق هذا التقرير محدد بولاية الأونكتاد في مجالات التجارة والتنمية والقضايا المترابطة. وقد استند التقرير، في تحليلاته، إلى التجارب التي تراكمت في مختلف منشورات الأونكتاد الريادية وإلى غيرها من المؤلفات ذات الصلة. ولأسباب تتعلق بالاتساق، استندت التحليلات، حيثما كان ذلك ممكناً، إلى مصادر بيانات الأمم المتحدة.

٧- وتحاول سبعة عناصر أساسية في هذه الوثيقة إلقاء الضوء على دور التقدم الهيكلي في المجال الذي يتناوله كل منها.

ثانياً - الاتجاهات في مؤشرات مختارة على صعيد الاقتصاد الكلي

ألف - أداء النمو الاقتصادي

٨- حققت أقل البلدان نمواً أقوى أداء نمو على الإطلاق في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وتجاوزت معدلات النمو فيها هدف الـ ٧ في المائة المحدد في برنامج عمل بروكسل. وبالنظر إلى معدل نمو سكانها الأعلى، كان أداء الفرد الواحد فيها أكثر تواضعاً. على أن ارتفاع أداء نمو أقل البلدان نمواً خلال العقد الماضي لم يكن عريض القاعدة، ولا تزال هناك فوارق كبيرة فيما بين مجموعات أقل البلدان نمواً (انظر الجدول ٢-١).

٩- فقد نمت أقل البلدان نمواً المصدرة للنفط بنسبة ٩,١ في المائة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩، بينما نمت أقل البلدان نمواً المصدرة للمصنوعات والمعادن بنسبة ٥,٧ في المائة و٥,٤ في المائة على التوالي. وبفضل البلدان المصدرة للنفط، كانت معدلات نمو أقل البلدان نمواً الأفريقية أعلى من متوسط المجموعة. وقد غذى الازدهار الكبير الذي شهدته السلع الأساسية في الآونة الأخيرة أداء نمو الصناعات غير التحويلية (الأنشطة الاستخراجية وأنشطة البناء). ويرتبط الأداء المتواضع لأقل البلدان نمواً المصدرة للوقود والمعادن في عام ٢٠٠٩، والأداء الذي سجلته مؤخراً صادرات المنتجات الزراعية والغذائية ارتباطاً وثيقاً بتأرجح الطلب والأسعار على النطاق العالمي.

الجدول ٢-١

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في أقل البلدان نمواً

(المتوسط السنوي لمعدلات النمو)

	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي						*الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد*				
	٢٠٠١-٢٠٠٩	٢٠٠١-٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩ *(تقدير)*	٢٠٠١-٢٠٠٩	٢٠٠١-٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩ *(تقدير)*
مجموع أقل البلدان نمواً	**٧,١**	**٦,٩**	**٨,٤**	**٧,٠**	**٤,١**	**٤,٦**	**٤,٤**	**٥,٩**	**٤,٦**	**١,٧**
أقل البلدان نمواً في أفريقيا، وهايتي	٧,٧	٧,٥	٩,١	٧,٩	٣,٥	٤,٨	٤,٦	٦,٢	٥,٠	٠,٧
عدا البلدان المصدرة للنفط	٥,٩	٥,٥	٦,٥	٦,٧	٤,٢	٣,٠	٢,٦	٣,٧	٣,٩	١,٥
أقل البلدان نمواً في آسيا	٦,٠	٥,٧	٧,٠	٥,٢	٥,٥	٤,٢	٣,٩	٥,٢	٣,٥	٣,٧
أقل البلدان نمواً الجزرية	٦,٢	٧,٥	٦,٤	٤,٤	٠,٠	٣,٨	٥,٢	٣,٨	٢,٠	-٢,٣
البلدان النامية الأخرى	٦,٣	٦,٤	٧,٦	٥,٤	١,٥	٤,٩	٥,٠	٦,٣	٤,١	٠,٣
أقل البلدان نمواً، وفقاً للتخصص في مجال التصدير										
البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية والأغذية	٨,٢	٨,٦	٩,٨	٦,٦	٨,٤	٥,٠	٥,٢	٦,٤	٣,٤	٥,٠
البلدان المصدرة للوقود	٩,١	٩,١	١١,٣	٨,٢	٢,٧	٦,٩	٦,٨	٩,٢	٦,١	٠,٧
البلدان المصدرة للمصنوعات	٥,٧	٥,٥	٦,٣	٥,٨	٤,٣	٣,٨	٣,٥	٤,٤	٤,٠	٢,٦
البلدان المصدرة للمعادن	٥,٤	٥,٥	٥,٠	٥,٦	٣,١	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٨	٠,٤
البلدان المصدرة للخدمات	٦,٦	٥,٨	٧,٩	٧,٨	٥,١	٣,٨	٣,١	٥,١	٤,٩	٢,٢

المصدر: "إحصاءات الأونكتاد العالمية" "والآفاق الاقتصادية العالمية" لصندوق النقد الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٠- وكانت لنموذج النمو الذي تقوده الصادرات والذي اتبعه الكثير من أقل البلدان نمواً، نتائج مختلفة، بالنظر إلى أن هناك بضعة بلدان من أقل البلدان نمواً لا يزيد عددها على سبعة (أنغولا، وبنغلاديش، وكمبوديا، وتشاد، وغينيا الاستوائية، والسودان، واليمن) مثلت وحدها ٧٤ في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٨، وأن أقل البلدان نمواً المصدرة للنفط مثلت وحدها ٦٢ في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان نمواً. ويشار إلى أن معدل نشوب النزاعات، المرتفع نسبياً، والكوارث الطبيعية، وتقلبات الأسواق عناصر تعرض استدامة احتمالات النمو في أقل البلدان نمواً للخطر.

باء – التغيرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

١١- لا تزال الخدمات تهيمن على الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً (٤٣ في المائة)، تليها الأنشطة الصناعية (٣١ في المائة)، المرتبطة في معظمها بالتعدين، وتأتي بعدها الزراعة، التي ما انفك شأنها ينخفض مع الزمن فوصل إلى ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (انظر الجدول ٢-٢). وهذه المعدلات تحجب الاختلافات الكبيرة القائمة فيما بين أقل البلدان نمواً وبين العناصر التي يتكون منها الناتج المحلي الإجمالي. فقد كان نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً خلال الأعوام الـ ١٨ الماضية. ولم تسجل أقل البلدان نمواً الآسيوية سوى تقدم ثانوي، وذلك بفضل تخصصها في الصناعات التحويلية التي لا تعتمد على تكنولوجيا عالية (المنسوجات أساساً). ومقارنة بالعقد السابق، شهد نصف أقل البلدان نمواً عملية إزالة تصنيع، مقيسة بانخفاض نصيب المصنوعات من إجمالي الناتج، وازداد نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لدى ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً.

الجدول ٢-٢

تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

(النسبة المئوية من إجمالي القيمة المضافة)

	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٦-٢٠٠٨
أقل البلدان نمواً			
الزراعة	٣٦	٣٠	٢٦
الصناعة	٢١	٢٥	٣١
منها الصناعة التحويلية	١٠	١٠	١٠
الخدمات	٤٣	٤٤	٤٣
أقل البلدان نمواً الأفريقية			
الزراعة	٣٧	٣٢	٢٨
الصناعة	٢١	٢٥	٣٢
منها الصناعة التحويلية	٩	٨	٨
الخدمات	٤٢	٤٣	٤٠
أقل البلدان نمواً الآسيوية			
الزراعة	٣٣	٢٧	٢٣
الصناعة	٢١	٢٦	٢٩
منها الصناعة التحويلية	١١	١٢	١٣
الخدمات	٤٤	٤٥	٤٧
أقل البلدان نمواً الجزرية			
الزراعة	٢٨	٢١	٢٢
الصناعة	١٤	١٤	١٤
منها الصناعة التحويلية	٧	٧	٦
الخدمات	٥٨	٦٤	٦٤

المصدر: إحصاءات الأونكتاد العالمية.

١٢- وهذا النمط القطاعي للنمو يدل على عدم القيام بتطوير القدرات الإنتاجية وبتحديث الاقتصاد على نحو كان يمكن أن يُفضي إلى انتقال هيكلي نحو اقتصادات أكثر ارتكازاً على المصنوعات. وعلاوة على ذلك، فإن التغير الهيكلي البطيء المُلاحظ الناجم عن ذلك لا يُلبي بصورة وافية طلبات سوق العمل.

جيم - موازين الموارد

١- الموارد الضريبية

١٣- ازدادت الإيرادات الضريبية في أقل البلدان نمواً من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ إلى ١٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو آخر عام توفرت فيه بيانات. وتكشف البيانات المتوفرة أن أقل البلدان نمواً لا تزال تعتمد على الضرائب المُجباة من التجارة الدولية أكثر من اعتمادها على الضرائب المُجباة محلياً. وقد مثّلت الضرائب المُجباة من التجارة الدولية ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧، بعد أن كانت تمثل ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠١.

(أ) على الرغم من جهود تحرير التجارة الواسعة النطاق التي بذلتها أقل البلدان نمواً في أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كانت إيراداتها المتصلة بالاستيراد ما زالت تمثل ٣٥ في المائة من إيراداتها الضريبية في عام ٢٠٠٧، بينما مثّلت الضرائب المفروضة على الصادرات نسبة لا تزيد على ١,٧ في المائة؛

(ب) ظلت الضرائب المفروضة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية مستقرة بعد عام ٢٠٠١، ومثّلت ربع نصيب إجمالي الضرائب، و١٥ في المائة من الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٠٧؛

(ج) أما نصيب الضرائب المفروضة على البضائع والخدمات - والتي تشمل الضرائب على المبيعات العامة وعلى رقم الأعمال، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على أنشطة الخدمات والأنشطة الاستخراجية - من إجمالي الإيرادات الضريبية، فلم يزدد إلا بصورة هامشية على مر الزمن: من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٢٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧.

٢- ميزان الحساب الجاري وميزان التشغيل

١٤- تمكنت أقل البلدان نمواً من تحسين وضعها على صعيد الاقتصاد الكلي اعتباراً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فصاعداً، بفضل عملية إعادة توازن صارمة ارتئي أنها عملية ضرورية في إطار توافق الآراء التقليدي. فقد أدى ازدهار تصدير السلع الأساسية المدفوع بالأسعار وكذلك، في بعض الحالات، ازدياد تدفق الحوالات المالية من العاملين

المغتربين، إلى تحسّن كبير في ميزان حسابها الجاري من -٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ إلى -٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ (انظر الشكل ٢-١). وإذا استثنيت البلدان المصدرة للنفط، يتبين أن ميزان الحساب الجاري لباقي أقل البلدان نمواً لم يتحسّن كثيراً مع الزمن، على الرغم من أنه كان يسير في اتجاه تصاعدي إيجابي. وبينما شهدت أقل البلدان نمواً الآسيوية والجزرية فائضاً في حسابها الجاري منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن نظيراتها الأفريقية لا تزال تواجه عجزاً في حسابها الجاري.

١٥- وتدل البيانات القليلة المتوفرة عن ستة بلدان من أقل البلدان نمواً[(١)] على أن ميزانها المالي قد تحسّن خلال العقد الماضي.

الشكل ٢-١

موازين الحساب الجاري في أقل البلدان نمواً وأقل البلدان نمواً غير المصدِّرة للنفط

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

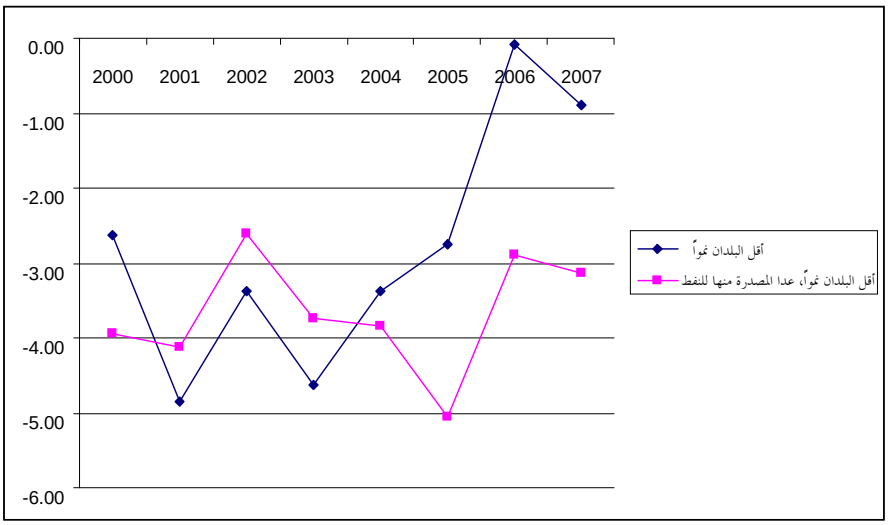

المصدر: إحصاءات الأونكتاد العالمية.

دال - التضخم

١٦- انخفض متوسط معدلات التضخم الذي كان مرتفعاً جداً في التسعينات من القرن الماضي في أقل البلدان نمواً انخفاضاً شديداً في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأسهم هذا الانخفاض في استقرار الأسعار المحلية، واجتذب الاستثمارات الأجنبية، وخفّض كلفة الاقتراض، وبذلك وفّر بيئة أكثر مواتاة للنمو الاقتصادي المستدام ولإيجاد الوظائف.

(١) بنن، وبوركينا فاسو، وكمبوديا، ومدغشقر، ومالي، والنيجر.

الشكل ٢-٢

التضخم في أقل البلدان نمواً (١٩٩٠-٢٠٠٧)

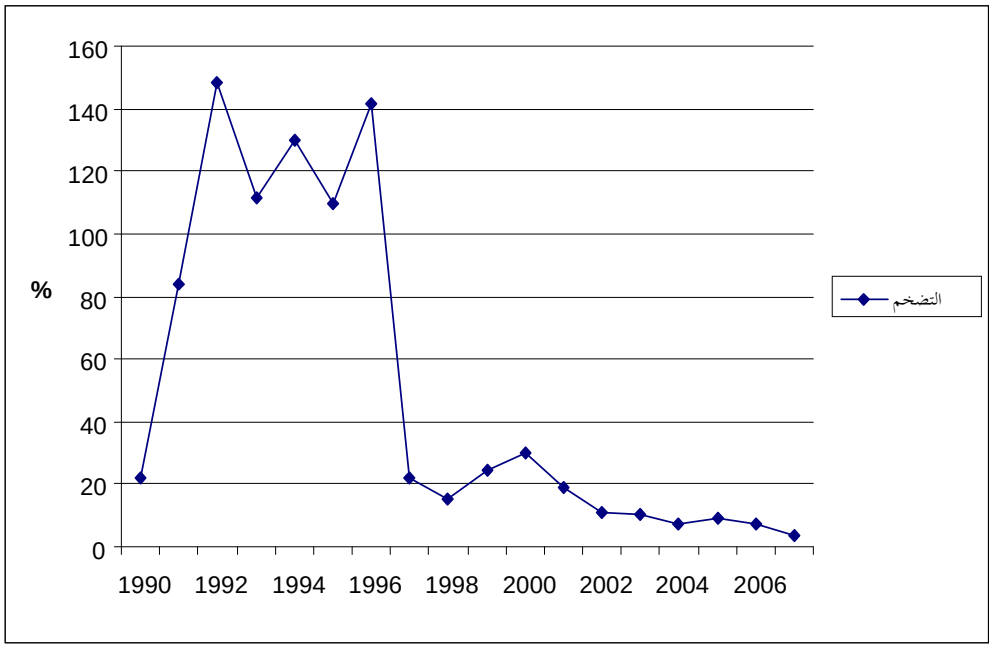

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

هاء - العمالة والفقر

١٧- تدل البيانات المتوفرة على أن أقل البلدان نمواً لم تشهد خلال العقد الماضي ضروب التحسّن في المجال الاجتماعي والتقدم في مجال العمالة التي كان يمكن أن يُتوقع أن تشهدها بفضل معدلات النمو السريع. وتشير المعلومات المتعلقة بـ ١٣ بلداً من أقل البلدان نمواً إلى أن العمالة الزراعية لا تزال تمثل بين ثلث و٨٠ في المائة من إجمالي العمالة، تبعاً للبلد ولتخصصه. أما العمالة الصناعية، فلا يبدو أنها تمثل أكثر من ١٠ في المائة من إجمالي العمالة.

١٨- وقد أعطت التقديرات المتعلقة بتطور معدلات الفقر خلال العقد الماضي رسائل متضاربة. فقد وجدت إحدى الدراسات أن الفقر كان ينخفض منذ عام ١٩٩٥ بمعدل أكبر وأسرع بكثير من أي وقت مضى، متيحاً لأقل البلدان نمواً، للمرة الأولى، إمكانية تحقيق الهدف المتعلق بالفقر من الأهداف الإنمائية للألفية[٢]. ومن جهة أخرى، وجد الأونكتاد أن

(٢) Pinkovskiy M and Sala-i-Martin X (2010). African poverty is falling … much faster than you think! NBER Working Paper No. 15775.

التقدم المحرز في الحد من الفقر المدقع كان بطيئاً، وأبطأ بكثير مما هو مطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه لم يحدث تسارع في الحد من الفقر بعد عام ٢٠٠٠[٣].

١٩- وبينما ظل معامل "جيني" للمجموعة مستقراً حول ٠,٤ طوال المدة، شهد الكثير من البلدان القوية النمو بعض التدهور في توزيع الدخل.

واو - الأزمات وما بعدها

٢٠- تعرَّضت أقل البلدان نمواً بشدة، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لثلاث أزمات مختلفة: أزمة الوقود، وأزمة الغذاء، والأزمة المالية/الاقتصادية. وقد اتقت أقل البلدان النمو الفقيرة مالياً الأزمتين الأوليين من خلال الزيادات المؤقتة في العجز المالي الحكومي ومن خلال خفض بعض النفقات الأخرى - المرتبطة في معظمها بالخدمات الاجتماعية - لدفع فاتورة الوقود والأغذية. وكانت أقل البلدان نمواً المصدِّرة للنفط الستة[٤] هي البلدان الوحيدة التي استفادت من الزيادات (المؤقتة) في أسعار النفط، بينما تأثرت أقل البلدان نمواً جميعها على الإطلاق - حتى البلدان المصدِّرة للأغذية - بدرجات متفاوتة بالزيادات في أسعار الأغذية والوقود. ولم يؤثر ارتفاع أسعار الأغذية والوقود في الموارد المالية الحكومية فحسب، بل كان له أثر سلبي على دخل الأسر المعيشية الفقيرة ومدخراتها أيضاً.

٢١- ونتيجة للأزمة المالية/الاقتصادية العالمية الأخيرة، أيقنت بلدان كثيرة من أفقر البلدان أنها هي التي ستعاني منها أقصى المعاناة. وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن عدد الفقراء في أقل البلدان نمواً سيرتفع، بسبب هذه الأزمة، بمقدار ٦,١ مليون شخص في أفريقيا و١,٢ مليون شخص في آسيا بحلول ٢٠١٠[٥].

٢٢- وأفاد صندوق النقد الدولي بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان أفضل مما هو متوقع (بمعدل ١,٦ في المائة)، وتنبأ بأن هذا النمو سينتعش انتعاشاً قوياً ليصل إلى ٤,٣ في المائة بحلول ٢٠١٠. ويقول البعض إن هذا الأداء يمكن أن يُفسَّر بتحسُّن إدارة تلك البلدان على صعيد الاقتصاد الكلي، وبوجود مصارف مزودة بقدر كافٍ من رأس المال وأقل استخداماً للأموال المقتَرَضة، وبتنويع أسواق الصادرات نحو الاقتصادات الناشئة، واستمرار تدفق إيرادات الحوالات من الخارج، والمسارعة إلى اعتماد سياسات مقاوِمة للتقلبات الدورية، ووضع برامج شبكات أمان. بيد أن هذه

(٣) الأونكتاد (٢٠٠٨). *تقرير أقل البلدان نمواً: النمو، والفقر، وشروط الشركاء في التنمية*. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع E.08.II.D.20. نيويورك وجنيف.

(٤) أنغولا، وتشاد، وغينيا الاستوائية، والسودان، وتيمور - ليشتي، واليمن.

(٥) Karshenas M (2009). The impact of the global financial and economic crisis on LDC economies. UN-OHRLSS Technical Report. New York.

الإشارة إلى تحسُّن قابلية التكيف مع الصدمات ينبغي ألا تحجب التحدي الأساسي المتمثل في تحقيق تقدم هيكلي في أقل البلدان نمواً.

٢٣- وتبقى هناك أسئلة تتعلق بالسبب الذي حال دون تخصيص موارد لقطاعات أكثر إنتاجية، ومن ثم، لتحقيق تقدم هيكلي، على الرغم من التحسُّن الواضح في وضع الاقتصاد لكلي لأقل البلدان نمواً وفي قدرة هذه البلدان على مقاومة

ثالثاً - التقدم الهيكلي في أقل البلدان نمواً: التجارب المتنوعة

٢٤- يشير التغاير المتزايد فيما بين أقل البلدان نمواً إلى ضرورة بحث التقدم، أو عدم التقدم، الهيكلي في هذه المجموعة من البلدان بطريقة مغايرة. وهناك بضعة مؤشرات متوفرة عالمياً تتيح قياس التحسينات في قدرات أقل البلدان نمواً قياساً ذا معنى. واثنان من هذه المؤشرات هما المعدل الإجمالي للتسجيل في المدارس الثانوية، ومعدل النفاذ إلى الإنترنت. وتبين الدراسة المتزامنة لمختلف المؤشرات أن ثلث البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نمواً تجري تحسينات ذا معنى في القدرات.

٢٥- وتهدف معظم أقل البلدان نمواً، في سعيها نحو تحقيق التنمية، إلى تحسين تخصصها في مجال التصدير، من خلال زيادة القدرة التنافسية للأنشطة القائمة، أو تنويع هذه الأنشطة لتشمل أنشطة جديدة. ويؤدي تحسين التخصص، في الغالب، إلى تحقيق فوائد اجتماعية - اقتصادية، وخاصة من خلال إيجاد نمط من الروابط فيما بين القطاعات تنجم عنه آثار تتمثل في الحد من الفقر وتعزيز الرفاه. وتشكل الموارد الطبيعية والأصول الثقافية/التعليمية المتوفرة لأقل البلدان نمواً عناصر مشتركة تحدد تخصصها في المجال الاقتصادي ومجال التصدير. ويشير التحليل المفصل للتغيرات التي طرأت على تخصص أقل البلدان نمواً في مجال التصدير خلال العقد الماضي إلى الأنماط العامة التالية، مع تباين أشكالها بين بلد وآخر:

(أ) واصلت سبعة بلدان التخصص في مجال الزراعة أو الحراجة (للتصدير بالدرجة الأولى) ولم تشهد تغيرات هيكلية كبيرة: بوركينا فاسو، وبوروندي، وغينيا - بيساو، وملاوي، وجزر سليمان، والصومال، وتيمور - ليشتي؛

(ب) أبقت سبعة من أقل البلدان نمواً على مزيج من الأنشطة المتراوحة ما بين الزراعة ومصائد الأسماك أو المعادن والصناعة التحويلية الخفيفة و/أو الخدمات (أفغانستان، وبنن، وإثيوبيا، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، وأوغندا)؛

(ج) تواصل ستة بلدان استغلال ثرواتها الطبيعية من المعادن ولم تسجل تغيراً كبيراً في التخصص في مجال التصدير: جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا، والنيجر، وسيراليون، وزامبيا؛

(د) أصبحت خمسة من أقل البلدان نمواً – أو هي في طريقها إلى أن تصبح – متخصصة كلياً في الهيدروكربونات (أنغولا، وتشاد، وغينيا الاستوائية، والسودان، واليمن). ولم يعد التخصص السريع في تصدير النفط في أي من هذه الاقتصادات بفوائد يتم تقاسمها على نطاق واسع بين السكان؛

(هـ) تقدمت أربعة بلدان بشكل سليم نحو التخصص في المنسوجات (الملابس بأنواعها وغير ذلك من المنسوجات)، وهي قطاع يمثل غالباً أكثر من نصف إجمالي صادرات السلع والخدمات (بنغلاديش، وكمبوديا، وليسوتو ونيبال)؛

(و) تهيمن أنشطة الصناعة التحويلية والخدمات على اقتصادات بوتان، وموزامبيق، وتوغو؛

(ز) يهيمن قطاع التصدير في تسعة بلدان هيمنة كبيرة على صناعة السياحة (جزر القمر، وغامبيا، وملديف، ورواندا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وجمهورية تترانيا المتحدة، وفانواتو؛

(ح) تخصصت جيبوتي وإريتريا في خدمات الموانئ والخدمات المتصلة بالنقل؛

(ط) أظهرت أربعة بلدان، لغاية عام ٢٠٠٨ أو ٢٠٠٩، مزيجاً متوازناً من أنشطة المواد الخام والصناعة التحويلية والأنشطة المتصلة بالخدمات (هايتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومدغشقر، وميانمار)؛

(ي) وأخيراً، لا يزال هناك بلدان (كيريباس وتوفالو) يعتبران مثالين رمزيين لاقتصادين يهيمن عليهما "الإيراد التأجيري"، أي الإيراد الناشئ عن أصول موروثة من خصائص جغرافية أو دخيلة فريدة، تمييزاً لها عن القدرات الإنتاجية الباطنية النمو.

٢٦- ولم يتمكن سوى ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً الـ ٤٩ من تحسين تخصصها بسرعة نسبياً، وإن كانت لهذا التحسين آثار غير متماثلة على مستويات المعيشة. وتلك هي البلدان التي زادت تخصصها في مجال تصدير المنسوجات ومجال السياحة. وبحلول نهاية الفترة موضع الدراسة، يبدو أن هناك ثلاثة قطاعات تهيمن على إيرادات التصدير في ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً: الهيدروكربونات، والمنسوجات، والسياحة، مع عواقب اقتصادية متباينة. ففي حالة الهيدروكربونات، سجلت البلدان زيادات سريعة في مستويات دخل الفرد، لم يدعمها نمو في القدرات المحلية. وفي حالة الصناعات التحويلية والمنسوجات التي لا تعتمد على تكنولوجيا عالية، لوحظ إحراز بعض التقدم الهيكلي كنتيجة لتوسع فرص العمالة. وأخيراً، تبيَّن أن أثر هيمنة السياحة يمكن أن يؤدي إلى زيادات عظيمة في الدخل والمنافع الاجتماعية، إلا أن إجراء تحسينات شاملة في مستوى المعيشة يتوقف على الآثار الجانبية لقطاعات الاقتصاد الباقية.

ألف – التقدم الهيكلي، والتخريج من فئة أقل البلدان نمواً، والأهداف الإنمائية للألفية

٢٧- إذا كان التقدم الهيكلي الحقيقي ينطوي، بشكل مؤكد تقريباً، على التقدم نحو عتبات التخريج من فئة أقل البلدان نمواً، فإن العكس غير صحيح، لأنه قد يحدث تقدم سريع في دخل الفرد (وهو عامل أساسي من عوامل التخريج) بينما يبقى البلد الذي يتخرج ضعيفاً إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، سيتزامن التقدم الهيكلي، على وجه الاحتمال، مع تحسن إمكانيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في حين أن التقدم في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لا يضمن التقدم الهيكلي. ووحده التقدم الهيكلي هو بمثابة معيار للمعنى الحقيقي للتحسن الاجتماعي – الاقتصادي المستديم.

٢٨- ولا وتوجد في الوقت الحالي سوى ثلاثة بلدان في طور التخرج من فئة أقل البلدان نمواً، بينما سجلت عشرة بلدان أخرى تقدماً ملحوظاً صوب عتبات التخرج، ويمكن اعتبار سبعة بلدان أخرى حالات تخرج محتملة في الأجل الطويل (انظر الجدول ٣-١). ولكي يتأهل أي بلد من أقل البلدان نمواً للتخرج، يجب أن يبلغ عتبات التخرج بموجب معيارين على الأقل من معايير ثلاثة (دخل الفرد، ومؤشر الأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي)، من خلال ما لا يقل عن عمليتي استعراض متتاليتين للقائمة تجريان كل ثلاث سنوات. وقد شددت الأمم المتحدة على أهمية ضمان عملية انتقال سلسلة للبلدان التي سيتم تخريجها من فئة أقل البلدان نمواً، خلال فترة الثلاث سنوات الانتقالية التي تسبق فقدان صفة أقل البلدان نمواً.

الجدول ٣-١

احتمالات تخريج ٢٠ بلداً من أقل البلدان نمواً

البلدان التي سيتم تخريجها من فئة أقل البلدان نمواً (تاريخ التخريج)	*البلدان التي بلغت بالفعل عتبة واحدة من عتبات التخريج وتسعى إلى تحقيق تقدم في إطار عتبة ثانية في المستقبل غير البعيد جداً*	*البلدان التي تبدي علامات تقدم نحو عتبة واحدة أو عتبتين من عتبات التخريج في الأجل الطويل*
غينيا الاستوائية *(يحدد فيما بعد)*	أنغولا	كمبوديا
مالديف (٢٠١١)	بنغلاديش	جزر القمر
ساموا *(يحدد فيما بعد)*	بوتان	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	كريباتي	موريتانيا
	ليسوتو	جزر سليمان
	ميانمار	تيمور ليشتي
	نيبال	اليمن
	سان تومي وبرينسيبي	
	توفالو	
	فانواتو	

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى الرصد المستمر لتطور أقل البلدان نمواً فيما يتصل بمعايير الإدراج.

رابعاً – الاندماج في الاقتصاد العالمي: الأداء التجاري لأقل البلدان نمواً

ألف – أداء تجاري متمايز

١- دور التجارة

٢٩- ارتفع الأداء التجاري لأقل البلدان نمواً خلال العقد الحالي ارتفاعاً كبيراً بفضل ارتفاع الأسعار الدولية وازدياد أحجام البضائع المصدرة، وهما أمران نجما عن توسع الطلب الدولي. وازداد حجم تجارتها من مقدار يزيد قليلاً عن نصف ناتجها المحلي الإجمالي (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إلى حوالي ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر الجدول ٤-١)، لكنه لا يزال يمثل أقل من ١ في المائة من التجارة العالمية. واتسم العقد بمعدلات نمو قوية للاستيراد والتصدير، ونمت معدلات التصدير بسرعة أكبر (بنسبة ٢٠ في المائة سنوياً خلال الفترة موضوع الدراسة) من معدلات نمو الاستيراد. وبفضل الفائض التجاري للبلدان المصدرة للنفط، تقلص العجز التجاري لمجموعة أقل البلدان نمواً، ولكن هذا التقلص يحجب تدهور الميزان التجاري للبلدان المتبقية. وبالنظر إلى السمات الجغرافية لأقل البلدان نمواً الجزرية، من غير المستغرب أن يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي اعتماداً مفرطاً على التجارة (في الخدمات).

الجدول ٤-١

تجارة أقل البلدان نمواً في البضائع والخدمات

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

		مجموعات أقل البلدان نمواً				
المتغيرات	*الفترات*	*أقل البلدان نمواً*	*أقل البلدان نمواً الأفريقية*	*أقل البلدان نمواً الأفريقية، عدا المصدرة للنفط منها*	*أقل البلدان نمواً الآسيوية*	*أقل البلدان نمواً الجزرية*
إجمالي التجارة	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٥٤٫٧	٥٨٫١	٥٠٫٣	٤٨٫٨	١١٩٫٥
	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٧٠٫١	٧٦٫٧	٦١٫٩	٥٧٫٦	١١٢٫٥
الصادرات	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٣٫٨	٢٥	١٩٫٤	٢١٫٨	٤٧٫٤
	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٣٤٫٤	٣٨٫٧	٢٤	٢٦٫٧	٤٠٫١
الواردات	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٣٠٫٩	٣٣٫١	٣٠٫٩	٢٧	٧٢
	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٣٥٫٧	٣٨	٣٧٫٩	٣٠٫٨	٧٢٫٤

المصدر: إحصاءات الأونكتاد العالمية.

٢- معدلات التبادل التجاري

٣٠- أظهر صافي معدل التبادل التجاري لأقل البلدان نمواً، كمجموعة، تحسناً ملحوظاً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ٤-١). وترجع هذه النتيجة الإيجابية إلى أداء أقل

البلدان نمواً الواقعة في أفريقيا، التي ترتبط معدلات تبادلها التجاري ارتباطاً وثيقاً بالاتجاه في أسعار السلع الأساسية. أما ركود معدلات التبادل التجاري في أقل البلدان النامية الآسيوية والجزرية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مقارنةً بتحسن معدلات التبادل التجاري لأقل البلدان نمواً كمجموعة، فيمكن تفسيره بالطبيعة المتغيرة للميزة النسبية لأقل البلدان نمواً من حيث الانتقال من المصنوعات والخدمات نحو السلع الأساسية.

الشكل ٤-١

مؤشرات معدلات التبادل التجاري

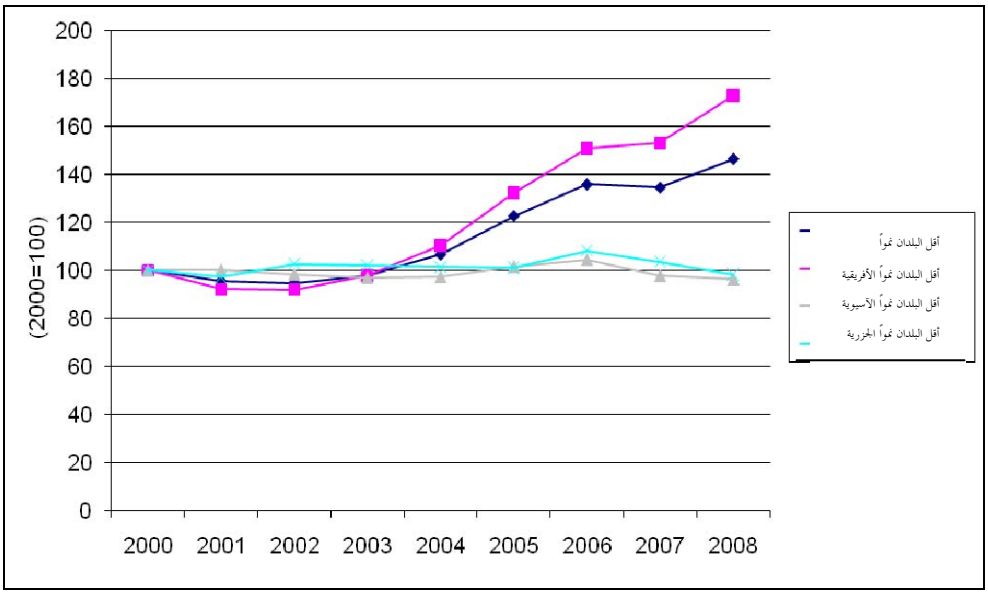

المصدر: إحصاءات الأونكتاد العالمية.

٣- تشكيلة المنتجات

٣١- تتركز صادرات أقل البلدان نمواً، إلى حد كبير، في بضعة منتجات (انظر الفرع الخامس). وقد كان تركز الصادرات هذا، على الدوام، سمة هيكلية سلبية لأقل البلدان نمواً. وعزز الاتجاه الأخير في أسعار السلع الأساسية هذه السمة بزيادة شأن تلك السلع الأساسية وبعدم التشجيع على التنويع الاقتصادي. وكما هو مبين في الجدول ٤-٢، زادت أقل البلدان نمواً تركيز صادراتها من الوقود، إذ ارتفعت من نحو ٤٠ في المائة من إجمالي الصادرات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ٥٩,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بينما تناقص نصيب المصنوعات من الصادرات من ٢٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ١٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ويعزى الاتجاه السالف الذكر إلى الازدياد السريع في أسعار السلع الأساسية، الذي عزز صادرات الوقود والمعادن، وإلى ازدياد المنافسة الدولية في التكنولوجيا المتدنية والمصنوعات المتصفة بكثافة اليد العاملة، وما نجم عن ذلك من هبوط في الأسعار.

٣٢- ومقارنةً بازدياد التجارة في البضائع (٢٥,٢ في المائة)، ازدادت صادرات الخدمات في أقل البلدان نمواً بنسبة أكثر تواضعاً (١٥,٢ في المائة): من ٧,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١

إلى ١٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٨، مثلت صادرات الخدمات (السياحة بالدرجة الأولى) نسبة ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. وتعتمد بعض من أقل البلدان نمواً، ولا سيما البلدان الصغيرة والجزرية، اعتماداً أكبر على إيرادات الخدمات، مقارنة بغيرها من البلدان.

٤- تجارة أقل البلدان نمواً والأزمة المالية

٣٣- أدى تقلص الطلب العالمي الناجم عن الأزمة المالية العالمية، والمقترن بجفاف مصادر تمويل التجارة، إلى تقلص حاد في التجارة الدولية في البضائع والخدمات، لم تسلم منه أقل البلدان نمواً (انظر الفرع الثاني). وتفيد إحدى الدراسات بأن قيمة صادرات أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة تزيد على ٤٣ في المائة خلال الربعين الأولين من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٨[٦]. وتأثرت بعض المنتجات أكثر من غيرها خلال الأزمة، إما بسبب انخفاض الأسعار (أسعار المحروقات والمعادن) و/أو انخفاض حجم الطلب. وإذا استثنيت المحروقات والمعادن، التي تخضع لتقلبات الأسعار، يتبين أن صادرات أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة ١٣,٥ في المائة. ويبدو أن الأزمة وانخفاض الصادرات المتصل بها قد وصلا إلى أدنى نقطة لهما في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وكان سوق السلع الأولية من أول الأسواق التي نهضت من جديد.

الجدول ٤-٢

تكوين صادرات بضائع أقل البلدان نمواً بحسب الفئات الرئيسية

(النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)

		مجموعات أقل البلدان نمواً				
المتغيرات	*الفترات*	*أقل البلدان نمواً*	*أقل البلدان نمواً الأفريقية*	*أقل البلدان نمواً الأفريقية، عدا المصدرة للنفط منها*	*أقل البلدان نمواً الآسيوية*	*أقل البلدان نمواً الجزرية*
السلع الأولية عدا الوقود	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٣٠,٢	٤٠,٤	٧٢,٩	١٤,٢	٦٢,٦
	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢١,٢	٢٢,٢	٧٢,٦	١٧,٥	٧٥,٧
الوقود	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٣٩,٥	٤٨	٥,٣	٢٧,٢	٠,١
	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٥٩,٤	٧٠,٥	٦	٢٧,٣	٠,٩
المصنوعات	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٩,١	١٠,٢	٢٠,٢	٥٧,٨	٣٣,٤
	٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٨,٦	٦,٣	٢٠,٢	٥٤,٧	٢١,٤
منها المنسوجات	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٤,٥	٧,٧	١٤,٤	٥٠,٢	١٥,٧
	٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٤,٣	٣,٢	١٠,٨	٤٧,١	٠,٦

المصدر: إحصاءات الأونكتاد العالمية.

(٦) International Trade Centre (ITC) (2010). ITC trade map factsheet: LDC trade recovery in 2009. www.intracen.org.

٣٤- وقد تفاقمت الآثار التجارية للأزمة على أقل البلدان نمواً من جراء تركز صادراتها، ووجود منافسة أقوى في سوق العمالة الكثيفة، والقيمة المضافة المنخفضة للمصنوعات، وتسريح العمال المغتربين في البلدان المتقدمة والبلدان النامية المتأثرة، وانخفاض تدفق السياح. غير أنه تبين أن تدفقات حوالات العمال المغتربين كانت أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات من إيرادات صادرات البضائع.

باء - الوجهة المتغيرة للسوق وأهمية الجنوب المتنامية

٣٥- ارتفع مجموع صادرات البضائع فيما بين البلدان النامية بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧ بأكثر من ثلاثة أضعاف، وانتقل من ٧٥٢ مليار دولار إلى ٢,٤ تريليون دولار. وازدادت صادرات أقل البلدان نمواً إلى الجنوب بشكل كبير من حيث القيمة وارتفعت حصتها الهامشية من التجارة بين بلدان الجنوب من ١,٧ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتمثل أسواق الاقتصادات النامية، على النحو المبيّن في الجدول ٤-٣، ٥٠ في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان نمواً (الوقود والمعادن أساساً)، بعد أن كانت تمثل أقل من ٤٠ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. وعلى الرغم من أن حصة صادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتقدمة انخفضت من حوالي ٦٠ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٤٧,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فإن هذه الأسواق الأكثر نضجا لا تزال تستوعب الغالبية العظمى مما تنتجه أقل البلدان نمواً من السلع المصنعة، إذ ارتفعت حصة هذه الأخيرة من ٦٧ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٧٥,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

الجدول ٤-٣

وجهة صادرات أقل البلدان نمواً، حسب القطاع

	البلدان المتقدمة		*البلدان النامية*		*ومنها الصين*	
المتغيرات	١٩٩٥-١٩٩٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٩٩٥-١٩٩٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٩٩٥-١٩٩٦	٢٠٠٧-٢٠٠٨
جميع المنتجات	٥٩,٦	٤٧,٨	٣٨,٨	٥٠,٣	٤,١	٢٣
السلع الأولية	٥٦,٥	٤١,٣	٣٨,٨	٥٦,٩	٥	٢٨,١
السلع الأولية باستثناء الوقود	٥٦,٣	٤٢	٣٧,٨	٥٣,٥	١,٦	١٠
المصنوعات	٦٧	٧٥,٨	٢٧,٦	٢٢,٩	٠,٦	١,٤

المصدر: احصاءات الأونكتاد العالمية.

٣٦- وفي عام ٢٠٠٨، تجاوزت الصين الاتحاد الأوروبي باعتباره المستورد الرئيسي لمنتجات أقل البلدان نمواً، حيث اشترت ما يقارب ٢٣ في المائة (الوقود والمعادن أساساً) من صادرات أقل البلدان نمواً مقابل شراء الاتحاد الأوروبي لنسبة ٢١ في المائة (المصنوعات أساساً). وأصبحت الاقتصادات النامية الأخرى مثل الهند وتايلند تحظى بحصة أكبر من صادرات أقل البلدان نمواً عمّا كانت عليه في الماضي.

٣٧- وأُعفي من الرسوم الجمركية ٧٣ في المائة من القيمة الإجمالية لصادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان النامية ، ويُعزى هذا الأمر أساساً إلى المعاملة التفضيلية لصادراتها من الوقود والمعادن. ولئن بلغ متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على أقل البلدان نمواً في البلدان النامية ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦، فإن الصادرات الزراعية خضعت لمعدلات أعلى بكثير مقارنة بالسلع غير الزراعية[٧]. وهذه الأرقام توضح التشتت الواسع في معاملة المنتجات في التجارة بين بلدان الجنوب. وتترك هذه المسألة المجال واسعاً لتحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان النامية.

جيم - المشاركة في النظام التجاري الدولي

٣٨- شهدت شروط وصول أقل البلدان نمواً إلى السوق تحسنا على مر السنين من خلال توفير أفضليات تجارية من جانب كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية (ولا سيما البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسي)، وذلك رغم أن جولات من الاتفاقات المتعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية أدت إلى تآكل أفضليات أقل البلدان نمواً. ولم تُحدَّد بعدُ فوائد اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وتشمل القضايا الرئيسية العالقة إعفاء جميع منتجات أقل البلدان نمواً كافة من الرسوم الجمركية ومن الحصص، وتبسيط قواعد المنشأ، والتعامل مع التدابير والمعايير غير التعريفية، والتنازل عن منح الأفضلية في الخدمات، والتعجيل بانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٩- وقد ازداد عدد الاتفاقات الإقليمية المبرمة فيما بين بلدان الجنوب بشكل كبير في العقد الماضي. فبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، وُقِّع على ٧٠ اتفاقاً جديداً للتجارة فيما بين تلك البلدان، أُبرم ٣٠ منها بين بلدان أفريقية متجاورة[٨]. وإذا كانت النزعة الإقليمية الآسيوية قد ركزت على تيسير التجارة، فإن الاتفاقات الإقليمية بين أقل البلدان نمواً الأفريقية قلصت في غالبها من تدابير الحماية التجارية بين البلدان الأعضاء[٩]. واتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الترتيبات الإقليمية الأفريقية الرئيسية الخمسة والاتحاد الأوروبي، في حال تنفيذها، ستزيد من تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، ولكن على أساس المعاملة بالمثل.

٤٠- وتبين التجربة أن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وحده ليس كافياً لحفز القدرة الإنتاجية المحلية على نحو يمكن أن يؤدي إلى تغيير هيكلي في البلدان الأقل نمواً. وإلى جانب

(٧) WTO (2010). Market access for products and services of export interest to LDCs. WT/COMTD/LDC/46/Rev.1.

(٨) Yang Y and Gupta S (2005). Regional trade arrangements in Africa: past performance and the way forward. IMF Working Paper WP/05/36.

(٩) Borgatti (forthcoming). Economic integration in sub-Saharan Africa. In: Jovanovic M, ed. *International Handbook of Economic Integration. London*, Edward Elgar.

إعادة التوازن بين دور الطلب الخارجي والطلب المحلي، لا بد من انتهاج سياسات محددة ذات صلة بالعرض من أجل الحد من القيود المحلية وتعزيز إمكانيات الإنتاج القائمة.

خامساً – حالة الاعتماد على السلع الأساسية

ألف – ازدياد الاعتماد على السلع الأساسية

٤١- تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن أقل البلدان نمواً، كمجموعة، أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على السلع الأساسية ابتداء من الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتجاوزت السلع الأولية من حيث الأهمية النسبية صادرات المصنوعات. وتعزى هذه النتيجة بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية خلال هذه الفترة وازدياد حجم الصادرات منها بفضل ارتفاع الطلب الدولي (انظر الفرع رابعاً).

٤٢- ولطالما كان الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية (أو حتى على تصدير سلعة أساسية واحدة) سمة بارزة من سمات هيكل صادرات أقل البلدان نمواً من السلع الأساسية. وتشير الأدلة المتاحة إلى وجود نمط يتسم بازدياد تركز الصادرات، إذ إن عدداً قليلاً من السلع الأساسية يشكل الجزء الأكبر من إيرادات التصدير. وحسب مؤشر هيرفنداهل – هيرشمان للتركز، ارتفع تركز التجارة من ٠,٣٣ في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٥٤ في عام ٢٠٠٨. بيد أن هذه الصورة الإجمالية تخفي تباينات واسعة بين المناطق. وترجع الزيادة الإجمالية في درجة تركز الصادرات أساسا إلى أقل البلدان نمواً في أفريقيا التي ارتفع مؤشرها بنسبة ٠,٧٣ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، في حين أن أقل البلدان نمواً في آسيا أظهرت نمطاً اتسم بانخفاض نسبة تركز الصادرات.

٤٣- والمقياس الآخر لدرجة تركز التجارة هو حصة أكبر فئات الصادرات من أجمالي الصادرات. ويوضح الجدول ٥-١ أن ١٤ بلداً من أصل ٢٣ بلدا زادت من اعتمادها على تصدير سلعة أساسية واحدة (كحصة من إجمالي الصادرات من السلع الأساسية) خلال الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من أن هذا الاستنتاج يعزى إلى عوامل سعرية، فإنه يؤيد الرأي القائل بأن أقل البلدان نمواً كمجموعة أضحت تعتمد بشكل متنام على السلع الأساسية من حيث إيرادات التصدير، مما يؤدي إلى التعرض بشكل أكبر لتقلبات الأسعار.

باء – القيود الداخلية والخارجية

٤٤- على المستوى الداخلي، أعاق عددٌ من القيود المتصلة بالعرض، من الناحية الهيكلية، التنويع الأفقي والرأسي الرامي إلى إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وتشمل هذه

القيود: وجود أوجه نقص في البنية الأساسية؛ وندرة خدمات الدعم؛ واستخدام تكنولوجيا بدائية؛ وانعدام فرص الحصول على الائتمان؛ ووجود وفورات حجم غير مستغلة.

٤٥- ولمعالجة هذه القضايا المتصلة بالعرض، يجب وضع برنامج متكامل لتدابير علاج متصلة بالعرض يتألف مما يلي:

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية - في ضوء المشاكل الهيكلية وفي أعقاب الأزمتين المالية والاقتصادية الأخيرتين، قد تكون هناك حاجة ملحة إلى أشكال إضافية من تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد؛

(ب) تجميع التمويل والمواءمة بين طرائقه - يشمل التحديان الرئيسيان المطروحان أمام أقل البلدان نمواً مواءمة تدفقات المعونة مع الأولويات الواردة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً وتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛

(ج) زيادة الفعالية في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك بهدف التغلب على قيود الأسواق المحلية الصغيرة واستخدام وفورات الحجم غير المستغلة في مجالات منها التطوير التكنولوجي.

٤٦- ومن غير المرجح أن تكون السياسات الداخلية الموجهة إلى تنويع الصادرات في أقل البلدان نمواً فعالة دون اتخاذ إجراءات تكميلية على المستوى المتعدد الأطراف ترمي إلى التصدي لمجموعتي القيود كلتيهما. وفي هذا الصدد، من الملائم إلى حد ما التمييز بين شروط الوصول إلى الأسواق (التي نوقشت في الفرع رابعاً) والحواجز الفعلية للدخول إلى الأسواق، الناتجة عن الخصائص الهيكلية لسلاسل التوريد والأسواق. وتشمل هذه الأخيرة حواجز هيكلية (التكاليف الهالكة، ووفورات الحجم، وما إلى ذلك) وحواجز سلوكية (مثل إساءة استخدام الشركات القائمة للقوة السوقية) مهمة.

٤٧- ويضاف إلى ذلك أن معايير القطاع الخاص، في تفاعلها مع ما يجري من عملية تركُّز الشركات في قطاع السلع الأساسية، تخلق قوة سوقية غير متماثلة في عدد من سلاسل السلع الأساسية. فأصبحت معايير القطاع الخاص شروطاً إلزامية بحكم الواقع ولها آثار استبعادية، وخاصة في سياق سلاسل الأغذية الزراعية القائمة على الطلب والمنسقة عمودياً.

الجدول ٥-١

التغيرات في الاعتماد على تصدير سلعة أساسية واحدة بين الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ والفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

البلد	٢٠٠٦-٢٠٠٨ السلعة الأساسية		النسبة من مجموع البضائع المصدرة (١)	النسبة من مجموع السلع الأساسية المصدرة (٢)	٢٠٠٠-٢٠٠٢ السلعة الأساسية		النسبة من مجموع البضائع المصدرة (٣)	النسبة من مجموع السلع الأساسية المصدرة (٤)	ارتفاع النسبة في ٢٠٠٦-٢٠٠٨ مجموع البضائع المصدرة (١-٣)	ارتفاع النسبة في ٢٠٠٦-٢٠٠٨ مجموع السلع الأساسية (٢-٤)
أنغولا	٣٣٣-	نفط خام	٩٥,٥٧	٩٦,٣٩	٣٣٣-	نفط خام	٨٩,٣٤	٨٩,٦٢	٦,٢٣	٦,٧٦
بنن	٢٦٣-	قطن	٤٦,٠٨	٥٣,٦٠	٢٦٣-	قطن	٥٨,٥٣	٦٢,٩٢	١٢,٤٥-	٩,٣٢-
بوركينا فاسو	٢٦٣-	قطن	٣١,٦٢	٥٧,٩٢	٢٦٣-	قطن	٥٩,٥٩	٧٢,٤٩	٢٧,٩٨-	١٤,٥٨-
بوروندي	٩٧١-	ذهب، غير نقدي	٣٨,١٥	٥١,٥٧	٠٧١-	*بن وبدائل بن*	٦٢,٩٥	٦٣,٦٢	٢٤,٨٠-	١٢,٠٥-
تشاد	٣٣٣-	نفط خام	٦١,١٣	٦٣,٧٩	٢٦٣-	*قطن*	٧٤,٥٥	٨٠,٦٥	١٣,٤١-	١٦,٨٦-
غينيا الاستوائية	٣٣٣-	نفط خام	٨٤,٧٦	٨٨,٥٦	٣٣٣-	نفط خام	٨٦,١٧	٨٩,١٧	١,٤٢-	٠,٦١-
غينيا	٢٨٥-	ركازات الألمنيوم	٦٠,١١	٧٠,١٦	٢٨٥-	خامات الألمنيوم	٥١,٥١	٦٦,٢٩	٨,٦١	٣,٨٧
غينيا - بيساو	٠٥٧-	فواكه ومكسرات	٩٨,٤٣	٩٨,٩٠	٣٣٣-	*نفط خام*	٦٠,٦٧	٦١,٥٧	٣٧,٧٦	٣٧,٣٢
ليبيريا	٢٣١-	مطاط طبيعي	٢١,٠١	٥٥,٤٨	٢٤٧-	*خشب بصورته الخام أو شبه الخام*	١٠,٢٣	٤٥,٠٤	١٠,٧٨	١٠,٤٤
ملاوي	١٢١-	تبغ، غير مصنع	٥٩,٠٧	٦٦,٨١	١٢١-	تبغ، غير مصنع	٥٩,٦٧	٦٧,١٢	٠,٥٩-	٠,٣١
مالي	٩٧١-	ذهب، غير نقدي	٧٤,٧٤	٧٧,٨١	٩٧١-	ذهب، غير نقدي	٦٥,٥٢	٦٩,٣٢	٩,٢٢	٨,٤٨
موريتانيا	٢٨١-	ركاز الحديد	٥٢,١٤	٥٣,٨٦	٢٨١-	ركاز الحديد	٥٥,٥٣	٧٠,٩١	٣,٣٨-	١٧,٠٥-
موزامبيق	٦٨٤-	ألمنيوم، منقى	٥٨,٨١	٦٤,٥١	٦٨٤-	ألمنيوم، منقى	٣٨,٥٣	٤٢,٧٨	٢٠,٢٨	٢١,٧٣
النيجر	٢٨٦-	خامات اليورانيوم أو الثوريوم	٥٠,١٥	٥٧,٤٤	٢٨٦-	خامات اليورانيوم أو الثوريوم	٣٥,٢٧	٤٠,٥٣	١٤,٨٨	١٦,٩١
السودان	٣٣٤-	زيوت البترول	٨٨,٩٢	٩٠,٣٢	٣٣٤-	زيوت البترول	٦٣,٧٥	٧٠,٣٦	٢٥,١٧	١٩,٩٦
زامبيا	٦٨٢-	نحاس، منقى	٦٨,١٤	٧٦,٧٦	٦٨٢-	نحاس، منقى	٥١,٧٥	٦١,٠٥	١٦,٤٠	١٥,٧١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦٨٢-	نحاس، منقى	٣٨,١٦	٥٠,٧٨	٢٤٨-	*خشب مجهز تجهيزاً بسيطاً*	٢١,٣٤	٤٥,٩٢	١٦,٨٢	٤,٨٧
ميانمار	٣٤٣-	غاز طبيعي خام	٤٥,٣٧	٥١,١٣	٣٤٣-	غاز طبيعي	١٧,٩٥	٢٧,٣١	٢٧,٤٣	٢٣,٨٢
اليمن	٣٣٣-	نفط خام	٨٠,٤٠	٨٣,٩١	٣٣٣-	نفط خام	٩٢,١٥	٩٢,٨٦	١١,٧٥-	٨,٩٤-
جزر القمر	٠٧٥-	توابل	٦٣,٩٥	٩٩,٩٧	٠٧٥-	توابل	٩٣,٧٣	٩٩,٨٤	٢٩,٧٨-	٠,١٤
ملديف	٠٣٤-	أسماك طازجة، أو مبردة أو مجمدة	٧٨,٤٢	٧٨,٥٥	٠٣٤-	أسماك طازجة، أو مبردة أو مجمدة	٢٤,٩٩	٤٢,٧٦	٥٣,٤٢	٣٥,٨٠
سان تومي وبرينسيبي	٠٧٢-	كاكاو	٦٢,٤٠	٦٦,٦٥	٠٧٢-	كاكاو	٨٨,٧٥	٩١,٢٨	٢٦,٣٥-	٢٤,٦٣-
جزر سليمان	٢٤٧-	خشب بصورته الخام أو شبه الخام	٦٦,٧٣	٧٠,٠٦	٢٤٧-	خشب بصورته الخام أو شبه الخام	٥٢,٨٨	٦٥,٨١	١٣,٨٥	٤,٢٥

* في السنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ و٢٠٠٨، شكلت زيوت البترول أو المعادن القيرية أكثر من ٧٠ في المائة من النفط + زيوت البترول والزيوت الخام التي تستخرج من المعادن القيرية.

المصدر: احصاءات الأونكتاد العالمية، بيانات مستندة إلى التصنيف النموذجي للتجارة الدولية الثلاثي الأرقام، التنقيح ٣

سادساً – تشجيع الاستثمار وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

ألف – الاتجاه الكلي للاستثمار

٤٨- على الرغم من أن أقل البلدان نمواً،كمجموعة، شهدت في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ ارتفاعا كبيرا في حجم الاستثمار المحلي الإجمالي (من ١٦,٤ في المائة إلى ٢٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى جانب تحسن في الادخار المحلي الإجمالي (من ١٤,٣ في المائة إلى ٢٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، فقد سجلت ارتفاعا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بمقدار ٤ نقاط مئوية، أي ما يعادل نصف الزيادة في الاستثمار المحلي الإجمالي. وحيثما تحققت الصلة بين الصادرات والاستثمار، ارتفع الاستثمار المحلي. ويبدو أن مثل هذه الصلة لم تتحقق إلا في أقل البلدان نمواً المصدرة للنفط (انظر الشكل ٦-١).

٤٩- وأثناء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قلصت أقل البلدان نمواً، كمجموعة، فجوة مواردها بصورة كبيرة – الفجوة التي تقيس اعتمادها على المدخرات الأجنبية – من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، زادت بعض من أقل البلدان نمواً الأشد ضعفا، في الوقت نفسه، من اعتمادها على المدخرات الأجنبية من أجل تمويل الاستثمار المحلي والاستهلاك المحلي، ويبدو ذلك جليا من ازدياد فجوة مواردها. وهذا الأمر يثير تساؤلات عن مدى استدامة أداء نمو أقل البلدان نمواً غير المصدرة للنفط وتلك المصدرة للمعادن في المستقبل وعن التأثير الفعلي على الاستثمار المحلي والادخار المحلي في أقل البلدان نمواً المعتمدة على الموارد الطبيعية.

الشكل ٦-١

الاستثمار المحلي والادخار المحلي في أقل البلدان نمواً وأقل البلدان نمواً غير المصدرة للنفط

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

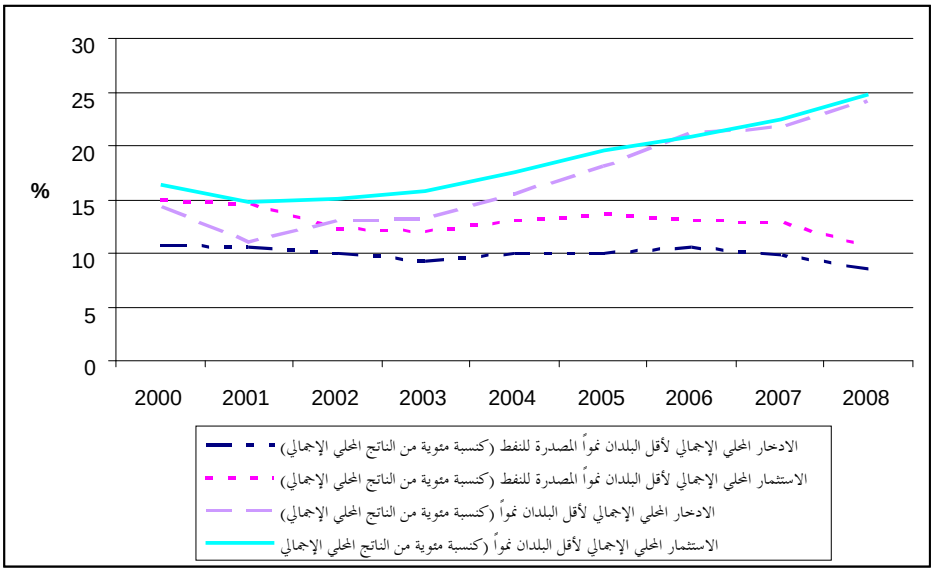

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٠، متاحة على الإنترنت.

باء - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة

٥٠- انتهجت حكومات أقل البلدان نمواً منذ ثمانينات القرن العشرين سياسات استباقية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، مما أدى إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً. ونمت هذه التدفقات بمعدل سنوي بلغ ٢٥ في المائة لتصل إلى ٣٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت ٧,١ مليارات دولار في عام ٢٠٠١. ومع ذلك، شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً نسبة ضئيلة بلغت ٢ في المائة من المجموع العالمي في عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ٦-٢).

الشكل ٦-٢

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أقل البلدان نمواً وحصتها من التدفقات العالمية الوافدة ومن التدفقات الوافدة إلى البلدان النامية، ١٩٨٦-٢٠٠٨

(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

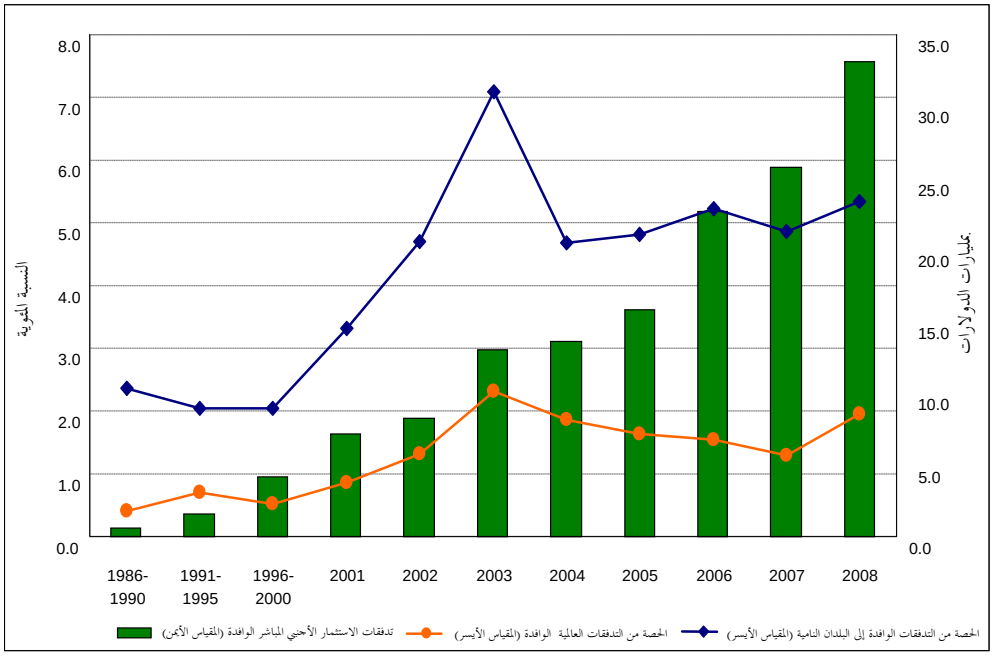

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

٥١- إن المزيج الخاص من القوى الجغرافية والتاريخية والهيكلية في أقل البلدان نمواً، ولا سيما أقل البلدان نمواً في أفريقيا، يجذب في العادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات محصورة للإنتاج الأولي الموجه نحو التصدير. وتميل هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن تكون أكثر تقلباً من تلك الموجهة إلى قطاع الصناعات التحويلية. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً مركزاً في حفنة من البلدان (كانت حصة سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً أكثر من نصف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٨).

٥٢- وفي الوقت ذاته، استهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بالأساس الصناعات الاستخراجية والاستثمار في البلدان المصدرة للنفط في أفريقيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتجاوز ٦٠ في المائة من إجمالي التدفقات الوافدة. بيد أن المستثمرين الأجانب استهدفوا أثناء العقد المذكور بعض القطاعات مثل الأغذية والمشروبات والتبغ باعتبارها قطاعات مهمة. ولوحظ ارتفاع الاستثمار في بعض قطاعات الخدمات الكثيفة العمالة (النقل والتخزين والاتصالات والفنادق والمطاعم).

٥٣- وفي عام ٢٠٠٨، كان الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل مشاريع في قطاعات جديدة ومشاريع توسع ترمي إلى التنقيب عن احتياطيات المعادن الأساسية والنفط، إضافة إلى بعض الاستثمارات في البنية الأساسية. وأُقيمت مشاريع كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات من خلال عمليات الدمج والاحتياز بالدرجة الأولى. ومن بين مكونات الاستثمار في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، هناك العائدات المعاد استثمارها التي تشمل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، وذلك بسبب الالتزامات الطويلة الأجل والأرباح الكبيرة نسبياً المتحققة في قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية.

٥٤- ومع أن البلدان المتقدمة كانت المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن أقل البلدان نمواً تجذب كذلك على نحو متزايد الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان نامية مثل الصين والهند وماليزيا وجنوب أفريقيا، ومن الاتحاد الروسي أيضاً. وفي حين أن أكبر الجهات المستثمرة الصينية هي شركات مملوكة للدولة، فإن عدد المستثمرين الصينيين الخواص الذين أصبحوا جهات فاعلة نشطة في أفريقيا في تزايد مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت مؤخراً الاستثمارات الإقليمية داخل أفريقيا.

جيم - الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

٥٥- على الرغم من أن حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ازدادت في السنوات الخمس عشرة الماضية لتصل إلى نحو ٣٠ في المائة بعد أن كانت حوالي ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ (الشكل ٦-٣)، فقد قفزت تحويلات الأرباح الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى تدفقات رأس مال إلى الخارج بلغت ١٢,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٦. ومن ثم، لا يمكن التنبؤ بالأثر الصافي الكلي على الاقتصاد المحلي ويحتمل أن يكون هذا الأثر قائماً على أساس قطري.

٥٦- ودرجت العادة على الاعتقاد بأن الشركات المنتسبة الأجنبية يمكن أن تساهم في نمو الشركات المحلية والاستثمارات المحلية (ظاهرة "الاستقطاب") عن طريق إقامة روابط رأسية مع هذه الشركات، أو عبر إنشاء تجمعات دون وطنية أو دون إقليمية من الأنشطة المترابطة. ولكن الأدلة الموجودة[١٠] بشأن ظاهرة الاستقطاب ليست قاطعة، ومن أجل أن تحدث هذه الظاهرة عموما، لا بد من حصة كبيرة من تكوين رأس المال المحلي لمواجهة الآثار المحتملة لظاهرة "الاستبعاد". وتوصلت بحوث الأونكتاد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستقطب الاستثمار المحلي، أي أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار بأكثر من دولار واحد في معظم أقل البلدان نمواً. بيد أن هناك اختلافات من حيث الآثار في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وآسيا. وبينما يبدو أن الآثار المحايدة تنتشر في أفريقيا، فإن آثار الاستقطاب تهيمن في أقل البلدان نمواً المصدرة للمصنوعات في آسيا.

(١٠) Udomkerdmongkol M and Morrissey O (2008). Political regime, private investment and foreign direct investment in developing countries. UNU WIDER Paper No. 2008/109.

الشكل ٦-٣

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أقل البلدان نمواً، ١٩٩٦-٢٠٠٨

(من حيث القيمة وكنسبة مئوية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت)

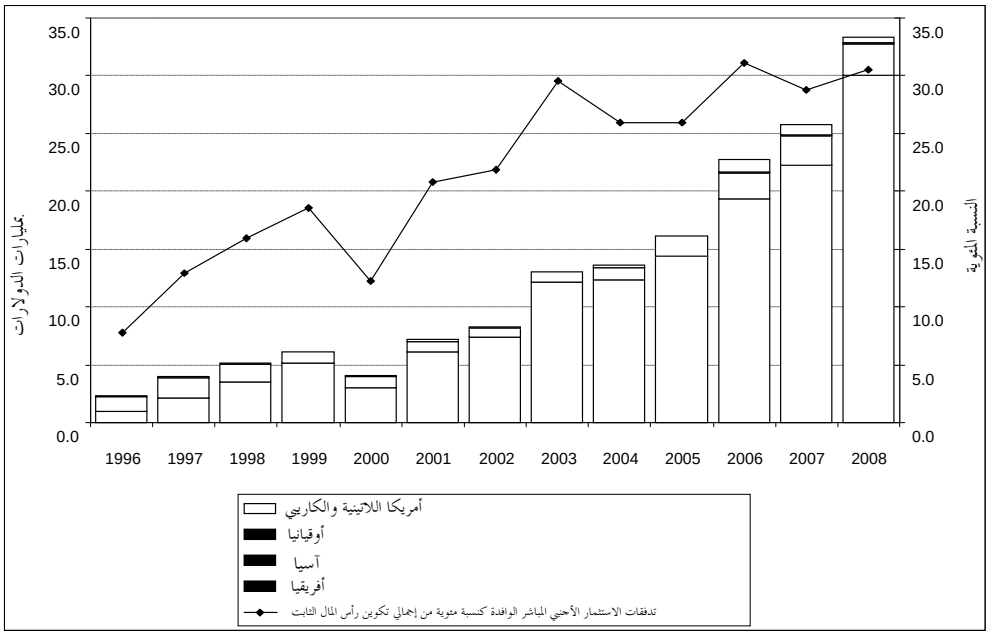

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

٥٧- ويشير اختلاف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي بين هاتين المجموعتين من الاقتصادات إلى أنه ينبغي تنسيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والسياسات الاستثمارية، مثل سياسات تعزيز الروابط بين الشركات المنتسبة الأجنبية والشركات المحلية، من أجل ضمان الحد الأقصى من أوجه التآزر بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

دال - الصورة المرتقبة في المستقبل

٥٨- يُحتمل أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في المستقبل بسبب تدني مستوى توقعات ربحية الشركات عبر الوطنية خلال فترة الانتعاش من الأزمة المالية العالمية واستمرار التقلبات في الطلب العالمي على النفط والمعادن وفي أسعارهما. وفي هذا السياق، فإن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٩ أمر مقلق جداً.

٥٩- ورغم أن معظم أقل البلدان نمواً قد بذل جهدا لتحسين بيئة الاستثمار على مر السنين، لا يبدو أنها تمكنت من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية. وتسعى بعض البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا إلى تحسين سياساتها لتعزيز الروابط مع الاقتصاد المحلي، ومن ثمّ الاستفادة على نحو أفضل من الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النفط. ومع

أن الكثير من أقل البلدان نمواً يولي اهتماماً متزايداً لمبادرات السياسة العامة على المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل تعزيز قدرتها على استيعاب الاستثمارات عن طريق اتخاذها تدابير ترمي إلى تحقيق التكامل الدولي، فإن هناك حاجة واضحة إلى إعادة النظر في دور الاستثمار المحلي.

سابعاً – بناء القدرات من أجل تحقيق التقدم الهيكلي: البنية الأساسية للنقل؛ والعلم، والتكنولوجيا والابتكار؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ألف – الاستثمار في البنية الأساسية للنقل، والموصولية والكهرباء

٦٠- ما فتئ ضعف خدمات البنية الأساسية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتجارة ، يشكل عقبة من العقبات الرئيسية أمام تحقيق التقدم الهيكلي في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في البلدان غير الساحلية منها. وارتفعت الحصة المتدنية لأقل البلدان نمواً في استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية للنقل على الصعيد العالمي بين تسعينات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين من ٠,٧ مليار دولار (٠,٩ في المائة) إلى ٢,٧ مليار دولار (١,٩ في المائة) (انظر الشكل ٧-١). كما انتقل عدد المشاريع في أقل البلدان نمواً من ١٢ مشروعا من أصل ٣٣٧ مشروعا (في التسعينات) إلى ٣١ مشروعا من أصل ٤٤١ مشروعا (في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين). وأثناء العقد الأول من الألفية الثانية، نمت الاستثمارات في الموانئ البحرية في أقل البلدان نمواً بأكثر من ٢٧ مرة لتصل إلى ١,٨ مليار دولار (٥,٤ في المائة).

الشكل ٧-١

مشاريع الاستثمار في البنية الأساسية للنقل، ١٩٩٠-٢٠٠٨

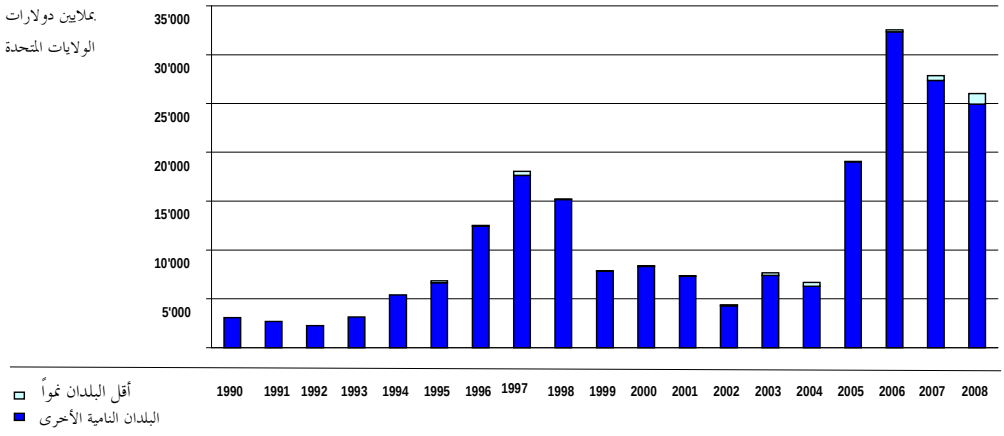

المصدر: أمانة الأونكتاد، استنادا إلى بيانات البنك الدولي، والمرفق الاستشاري للهياكل الأساسية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وقاعدة بيانات مشروع مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية، http://ppi.worldbank.org.

٦١- ويبيّن الجدول ٧-١ أن أقل البلدان نمواً هي من بين البلدان الأقل ارتباطا بشبكة النقل البحري، وذلك وفقاً لمؤشر الأونكتاد لربط خطوط النقل البحري النظامي، ويرجع ذلك إلى أن حجم التجارة الوطنية يكون أدنى في العادة وإلى أن تدني مستويات التنمية يجعل الموانئ أقل جاذبية لتعقيب الشحن وللنقل العابر. غير أن الاستثمار في البنية الأساسية للموانئ والأخذ بعمليات القطاع الخاص في هذا المجال جعلا عددا من الموانئ البحرية في أقل البلدان نمواً أكثر جاذبية كموانئ توقف مؤقت لسفن الشركات الدولية للنقل البحري النظامي.

الجدول ٧-١

متوسط تصنيف مجموعات البلدان حسب مؤشر ربط خطوط النقل البحري النظامي، ٢٠٠٩

	الاقتصادات التي تمر				
	البلدان المتقدمة	*بمرحلة انتقالية*	*البلدان النامية*	*أقل البلدان نمواً*	*المجموع الكلي*
أفريقيا			٧٠	١٠٤	٨٩
آسيا	٧٠	١٣٦	٦٠	١٠٨	٦٩
أوروبا	٦٣	١٠٠			٦٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٣		٩٢	١٢٤	٩٢
أمريكا الشمالية	٨٦				٨٦
منطقة المحيط الهادئ	٧٩		٩٢	١٣٢	١٠٣
المجموع الكلي	**٦٨**	**١٠٦**	**٧٦**	**١٠٩**	**٨١,٥**

المصدر: حسابات الأونكتاد، استنادا إلى البيانات المقدمة من شبكة Containerization International Online.

٦٢- ويبلغ متوسط عدد الشركات التي تقدم خدمات الشحن بالحاويات من أقل البلدان نمواً وإليها ثلث المتوسط العالمي، مما يعني أن المستوردين والمصدرين من أقل البلدان نمواً تتاح لهم خيارات أقل عند التعاقد مع شركات النقل البحري بالحاويات. وأثبتت التجربة أن انخفاض مستوى المنافسة يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع أسعار الشحن وارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة للتجارة الخارجية. وقد بقي المتوسط العالمي لكل بلد من شبكات خدمات النقل البحري النظامي المباشر مستقرا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، في حين أنه انخفض بنسبة ٢٠ في المائة في أقل البلدان نمواً.

٦٣- وتوافر الطاقة شرط أساسي لتحقيق التنمية. ويبين التحليل الذي أجراه الأونكتاد أن الزيادة في إنتاج الكهرباء لها صلة وثيقة بارتفاع حصة المصنوعات من البضائع المصدرة. وهذا الاستنتاج يعني أن البنية الأساسية للطاقة لا تقل أهمية عن البنية الأساسية للنقل من أجل تنمية التجارة وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي[(١١)].

(١١) الأونكتاد (٢٠٠٦). *تقرير أقل البلدان نمواً: تنمية القدرات الإنتاجية*. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع A.06.II.D.9 نيويورك وجنيف.

باء – العلم والتكنولوجيا والابتكار

٦٤- يُعدّ بناء قدرات سليمة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المدى الطويل. وقد انتهج واضعو السياسات في أقل البلدان نمواً على نحو متزايد، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سياسات واستراتيجيات لبناء القدرات في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار، بالاعتماد على عمليات نقل التكنولوجيا بالمفهوم التقليدي المتعارف عليه، وكانت النتائج محدودة. ويرى الأونكتاد أنه من أجل قلب هذا الاتجاه، ينبغي أن تركز تلك السياسات على أن تبادر مؤسسات الأعمال التجارية المحلية إلى التعلم في المجال التكنولوجي وعلى الابتكار التجاري. وهذا الأمر يتطلب اعتماد التكنولوجيا الموجودة وتكييفها مع الخصائص المحلية.

٦٥- وتوضح تحليلات استندت إلى معطيات ستة بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً أن القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لم تشهد أي تحسّن ملحوظ في هذه البلدان على مدى العقد الماضي. إذ أفادت بيانات منظمة اليونسكو مثلاً أن الإنفاق على البحث والتطوير، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض أو ازداد بصورة طفيفة من مستوى منخفض، حيث شكّل أقل من ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد من هذه البلدان. وليس هناك اتجاهات يمكن تمييزها بوضوح، باستثناء أن مستويات الإنفاق على البحث والتطوير كانت غير كافية. وعلاوة على ذلك، لم يطرأ أي تحسن في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ في أقل البلدان نمواً من حيث عدد المتخرجين من المهنيين العلميين، في حين سُجل بعض الاستقرار من حيث الأعداد.

٦٦- وأجرى الأونكتاد بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ عمليات استعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بغية تقييم التطورات على الصعيد الميداني في ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً وهي: أنغولا وليسوتو وموريتانيا. وأكدت عمليات الاستعراض هذه الحاجة إلى أن تكون السياسة متكاملة ومكيفة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وتتمثل التحديات الرئيسية المطروحة أمام تحسين مستوى استيعاب التكنولوجيا في ما يلي: نقص الموارد، والتدفق المحدود للتكنولوجيا في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعدم كفاية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموظفين العاملين في المؤسسات الرئيسية، والافتقار إلى مرافق التدريب التقني، وهجرة الكفاءات.

٦٧- وتعكس براءات الاختراع تحسن قدرات بلد ما في مجال العلم والابتكار. ومع ذلك، فقد أفاد مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية بأن ٣٢ براءة اختراع فقط من أصل ٣ ملايين براءة اختراع نشأت في أقل البلدان نمواً في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٨، وأنه لم تنشأ فيها إلاّ ٩ براءات اختراع من أصل مليون براءة اختراع على مدى السنوات الخمس الماضية.

جيم - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٨- يشكل تحسن فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحداً من أكثر التطورات ايجابية في أقل البلدان نمواً في العقد الماضي. وقد تحققت تحسينات كبيرة، لا سيما في مجال الهواتف النقالة (انظر الجدول ٧-٢). ومن شأن الاستمرار في استغلال خدمات الهواتف النقالة وغيرها من التحسينات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعود بالفائدة على عملية التحول الهيكلي الداخلي.

الجدول ٧-٢

الاشتراكات في الهاتف النقال لكل ١٠٠ نسمة في أقل البلدان نمواً، في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧

(عدد أقل البلدان نمواً التي تشهد مستوى معيناً من انتشار خدمات الهاتف النقال)

عدد الاشتراكات لكل ١٠٠ نسمة	٢٠٠٠	٢٠٠٧
أقل من ١	٤١	٢
١-١٠	٧	١٤
١٠-٣٠		٢٨
أكثر من ٣٠		٥
بيانات غير متاحة	١	
المجموع	**٤٩**	**٤٩**

المصدر: تحليل الأونكتاد لبيانات من قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات العالمية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات.

٦٩- وتستخدم حاليا المؤسسات البالغة الصغر في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك في أفريقيا وآسيا الهواتف النقالة للحصول على معلومات الطقس وأسعار السوق، ولبيع وشراء المدخلات وللتفاوض بشأن الأسعار. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت الهواتف النقالة أداة لإجراء المعاملات المالية وتوفير خدمات التأمين، وتمثل مصدرا للدخل بالنسبة لصغار البائعين في البلدان النامية.

٧٠- غير أن الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال قائمة؛ إذ إن نسبة الأسر الريفية التي تحصل على هذه التكنولوجيا تقل عن ١ في المائة في بعض من أقل البلدان نمواً. ورغم وجود بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن استخدامها غالباً ما يكون مقيداً بسبب عدم كفاية البنية الأساسية الداعمة (الكهرباء).

٧١- ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، ارتفع متوسط سلة الأسعار الشهرية للهواتف الخلوية النقالة في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٥,٧ في المائة من الدخل الفردي. وفي الاقتصادات المتقدمة بلغت النسبة ١,٢ في المائة، وفي البلدان النامية بلغت ٧,٥ في المائة.

٧٢- وفي مجالات أخرى، مثل الهاتف الثابت، والنفاذ إلى الإنترنت، والتوصيل بالنطاق العريض، ظلت أقل البلدان نمواً بعيدة جدا عن ركب بلدان أخرى في عام ٢٠٠٨. ففي مجال الهاتف الثابت، كان هناك أقل من خط ثابت واحد لكل ١٠٠ نسمة، وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٢٤ مستخدما لكل ١ ٠٠٠ نسمة، وفي ما يخص التوصيل بالنطاق العريض، كان متوسط مستوى النفاذ في العالم أعلى بنحو ٢٠٠ مرة عما هو عليه في أقل البلدان نمواً[١٢].

ثامناً - تدفقات المعونة الأجنبية الوافدة وسيناريو الديون

ألف - اتجاهات تدفق المعونة

٧٣- يتمثل جانب آخر من جانب التمويل الاستثماري الداعم للتنوُّع والتغير الهيكلي في البلدان النامية في احتياجات هذه البلدان من العملات الأجنبية من أجل استيراد السلع الرأسمالية (إضافة إلى الأشكال الأخرى لتمويل التنمية). ويبين الرسم البياني ٨-١ أنه على الرغم من تسجيل زيادة مطردة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ١٩٩٨، سواء عند مراعاة تخفيف عبء الديون أو عدم مراعاته، فإن مجموع التدفقات الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ظل أقل بكثير من المستويات الملتزم بها أثناء السنوات العشر الماضية. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ صافي المدفوعات الرسمية الحقيقية إلى أقل البلدان نمواً، باستثناء تخفيف عبء الديون، نحو ٢١,٥ مليار دولار مقابل حوالي ١٠,٥ مليارات دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. والفجوة القياسية بين المساعدة الإنمائية الرسمية الحقيقية الملتزم بها وتلك المقدمة فعلاً (٦,٧ مليارات دولار) لعام ٢٠٠٨ تعكس آثار الأزمة المالية على الحسابات المالية للمانحين. وهذه الفجوة، التي يحتمل أن تتكرر مرة أخرى في عام ٢٠٠٩، قد تؤثر سلباً أيضاً على توازن ميزانيات أقل البلدان نمواً المعتمدة على المعونة والمصدرة للمنتجات الزراعية، والتي شكلت حصتها من صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الحقيقية خُمس الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

(١٢) UNCTAD (2009). *Information Economy Report 2009: Trends and Outlook in Turbulent Times.* United Nations Publication. Sales No. E.09.II.D.18. New York and Geneva.

٧٤- ولا بد من تقييم ارتفاع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة إلى أقل البلدان نمواً في ضوء العملية السريعة لبناء الاحتياطيات الدولية[١٣] (من ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦)، مما قلل من توافر موارد خارجية لتعزيز القدرة الإنتاجية وإجراء التغييرات الهيكلية.

الرسم البياني ٨-١

المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون لفائدة أقل البلدان نمواً

(المدفوعات، بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧)

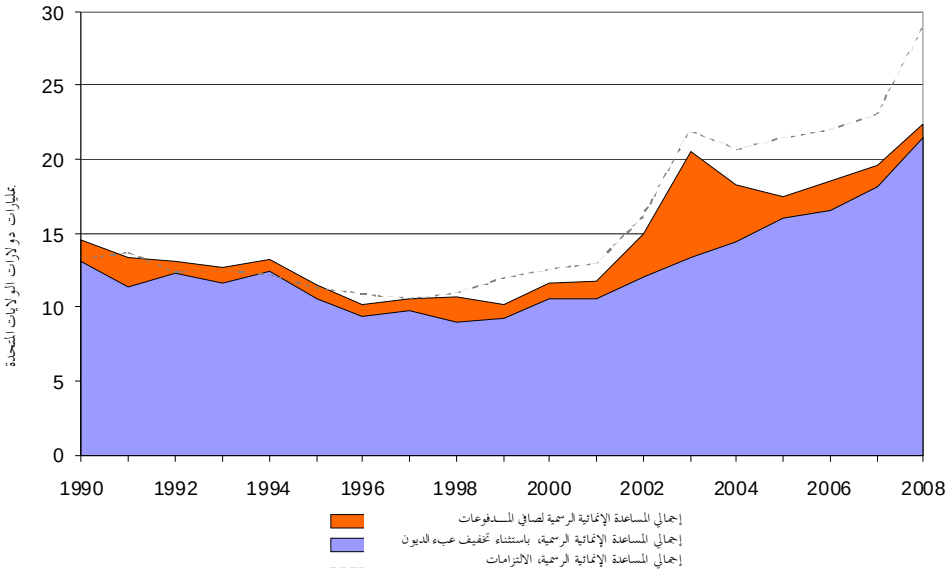

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧٥- ويبدو أن الدور الإنمائي للمعونة، المتمثل في تعزيز القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة القيمة المضافة المحلية والمساهمة في التغيير الهيكلي، قد أُهمل في أقل البلدان نمواً وفُضِّل التركيز بشكل مفرط على النفقات الاجتماعية (انظر الرسم البياني ٨-٢). وفي عام ٢٠٠٨، بلغت حصة المدفوعات الموجهة إلى البنية الأساسية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية ١٩ في المائة، مقابل نحو ٤٣ في المائة وُجهت إلى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. ولكن، من أجل تحقيق التغيير الهيكلي، يجب أن تكون زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية مقرونة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البنية الأساسية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية.

(١٣) الأونكتاد (٢٠٠٨).

الرسم البياني ٨-٢

تركيبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً

(صافي المدفوعات، بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧)

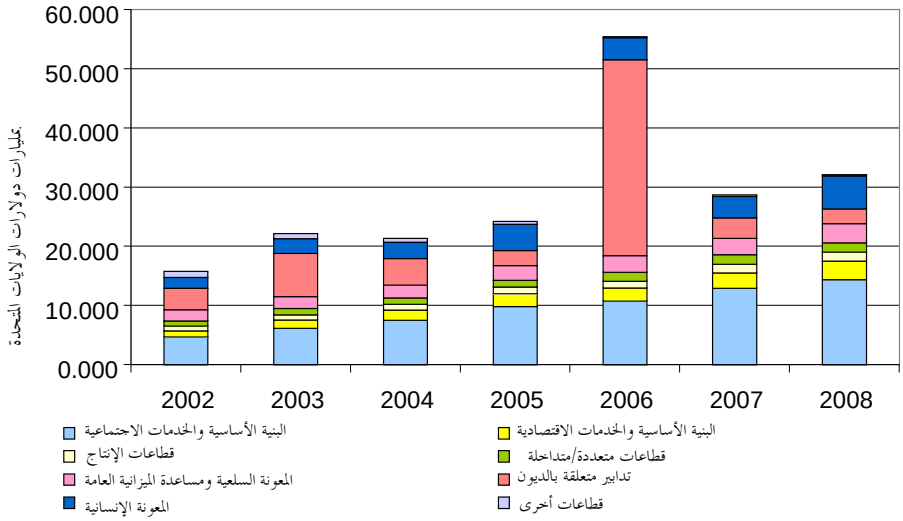

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧٦- ورغم أن مستوى الاعتماد على المعونة لا يزال مرتفعا في أقل البلدان نمواً مقارنة بغيرها من البلدان (الرسم البياني ٨-٣)، فإن الاتجاه العام لأقل البلدان نمواً في الآونة الأخيرة كان مشجعا (الجدول ٨-١). وتخفي الأرقام الإجمالية الاختلافات الشاسعة داخل المجموعة: فالاقتصادات التي انتقلت إلى التصنيع قلصت من اعتمادها على المعونة، إذ إن هذه المعونة تشكل نحو ٣ في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، شهدت أقل البلدان نمواً المعتمدة على الزراعة وتصدير المعادن زيادة في اعتمادها على المعونة أثناء العقد الماضي، فقد اعتمدت على المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة قاربت ٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي بالنسبة للمجموعة في عام ٢٠٠٨، من ١٠,٥ في المائة (١٩٩٠-١٩٩٩) إلى حوالي ٧,٩ في المائة. ويظل هذا الاتجاه نحو الانخفاض أكثر وضوحا في أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

الجدول ٨-١

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي

	الفترات الزمنية			
	١٩٩٠-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨ *(نسب متوقعة)*
مجموعة أقل البلدان نمواً	١٠٫٥	٩٫٧	٨٫٣	٧٫٩
أقل البلدان نمواً في أفريقيا	١٣٫٣	١٢٫٨	٩٫٤	٨٫٥
أقل البلدان نمواً في آسيا	٦٫٠	٥٫٢	٥٫٩	٦٫٥
أقل البلدان نمواً الجزرية	١٥٫٢	١٧٫٩	١٤٫٨	١٢٫٧

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاحة على الإنترنت.

الرسم البياني ٨-٣

أقل البلدان نمواً والبلدان التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً: حصة المعونة الموجهة إلى الإنفاق الحكومي

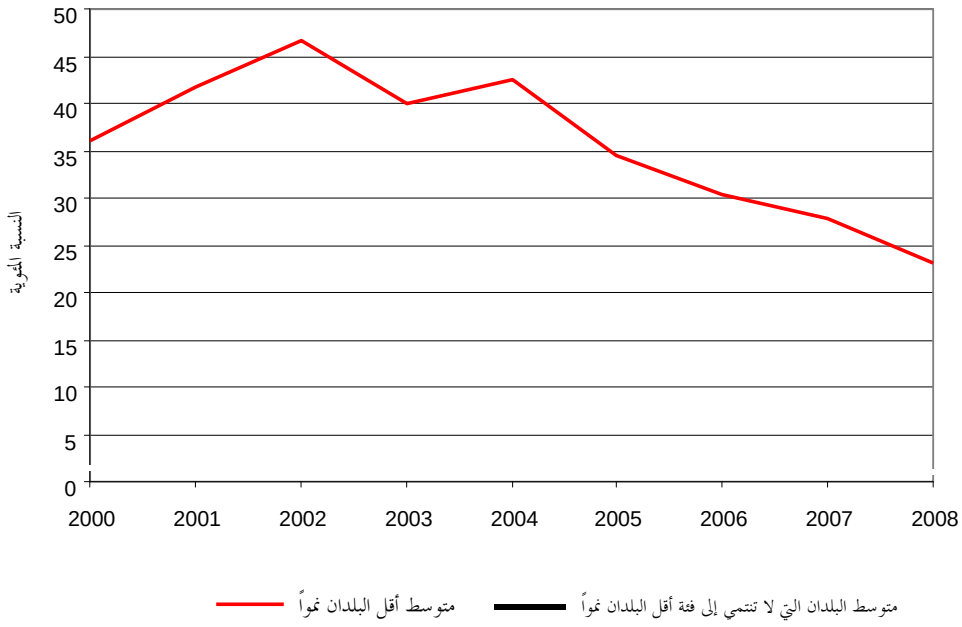

باء – سيناريو الديون

٧٧- ينتمي ٣١ بلداً من أقل البلدان نمواً إلى فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأدت عمليات خفض أرصدة الديون المرتبطة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرات المتعددة الأطراف لخفض الديون المقترنة بالنمو الدولي القوي الذي تحقق خلال السنوات السابقة إلى حدوث تحسن باهر في مؤشرات الديون بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ بالنسبة للبلدان النامية عامة وأقل البلدان نمواً خاصة. ويوضح الرسم البياني ٨-٤ أن جميع المؤشرات المتصلة بديون أقل البلدان نمواً كمجموعة وأقل البلدان نمواً الفقيرة المثقلة بالديون على وجه الخصوص قد تحسنت من حيث: نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات، ونسبة خدمة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي، ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات، ونسبة الدين إلى الإيرادات، ونسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي، ونسبة الدين إلى الصادرات.

الرسم البياني ٨-٤

مؤشرات الديون لأقل البلدان نمواً، وأقل البلدان نمواً الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً الفقيرة المثقلة بالديون

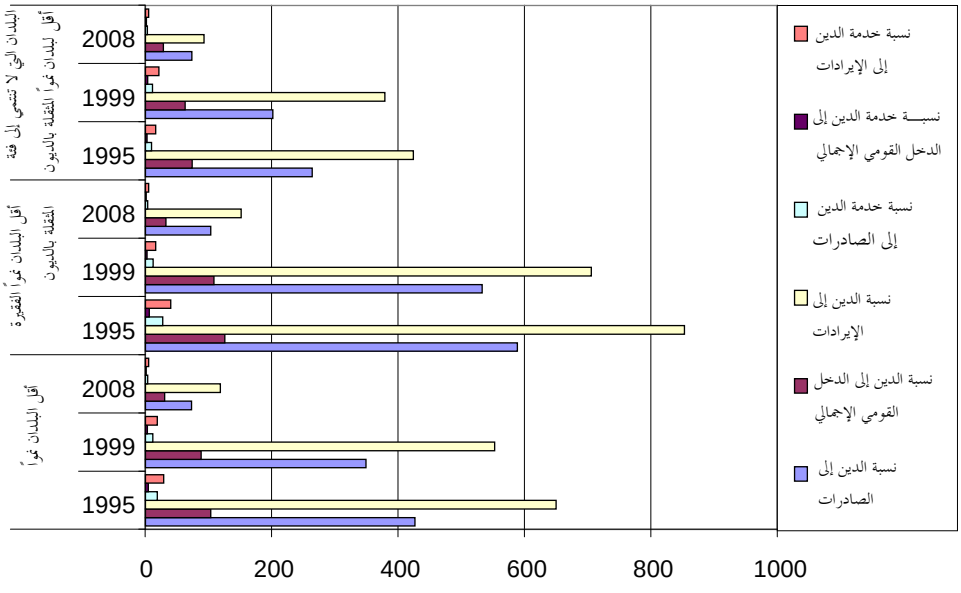

بملايين دولارات الولايات المتحدة

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

٧٨- وعلاوة على ذلك، استمر ارتفاع عدد أقل البلدان نمواً التي وصلت إلى مرحلة الاستكمال واستفادت من شطب الديون خلال العقد الحالي (انظر الرسم البياني ٨-٥)، وهو الأمر الذي ساهم في تحسين مؤشرات ديونها. وقد شهد البعض من أقل البلدان نمواً تحسينات كبيرة في مؤشرات ديونها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد تمكنت مثلا موزامبيق وسيراليون وزامبيا من خفض رصيد ديونها الخارجية كنسبة مئوية من دخلها القومي الإجمالي من أكثر من ١٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٧.

الرسم البياني ٨-٥

أقل البلدان نمواً الفقيرة المثقلة بالديون: الوضع عبر الزمن

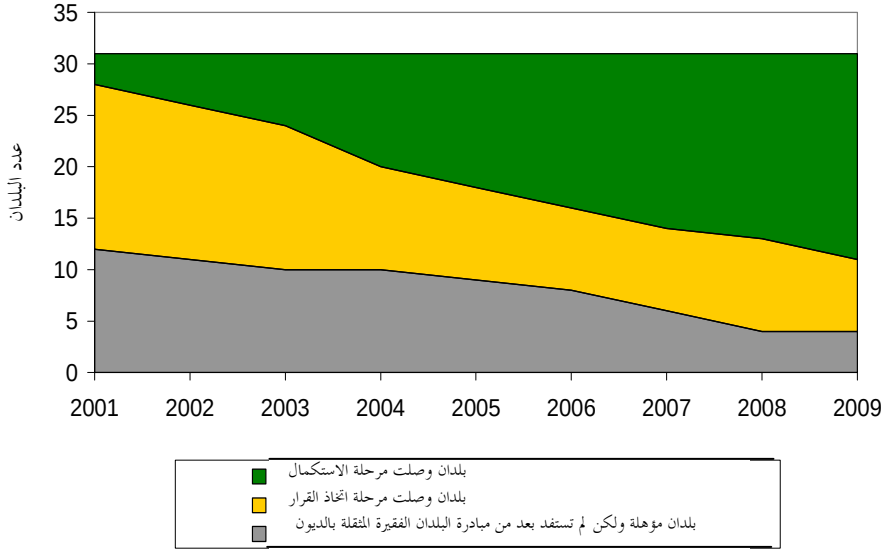

جيم - الأزمة: تدفق المعونة والديون

٧٩- تأثرت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عن طريق عدد من القنوات. وتواجه البلدان التي بلغت مرحلة الاستكمال عجزاً في الحساب الجاري يبلغ متوسطه ٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي ويتجاوز متوسط عجز الحساب الجاري في بلدان مرحلة اتخاذ القرار وبلدان مرحلة ما قبل اتخاذ القرار ١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. واستناداً إلى صندوق النقد الدولي، فإن عدد البلدان ذات الدخل المنخفض، وأغلبها من أقل البلدان نمواً، التي تواجه نقاط ضعف ناجمة عن نسب ديون أعلى لا يزال مرتفعاً. والتوقعات المتعلقة بالاستقرار النسبي لديون البلدان ذات الدخل المنخفض تتوقف على افتراض أساسي بأن الأزمة ليس لها أي تأثير سلبي طويل الأمد على النمو الاقتصادي. وهناك حاجة، بالتالي، إلى مواصلة التمويل بشروط ميسّرة للغاية وزيادة فرص الحصول عليه للحفاظ على القدرة على تحمل الديون بعد الوصول إلى مرحلة الاستكمال.

تاسعاً – ملاحظات ختامية

٨٠- أنعش النمو الاقتصادي العالمي المسجل في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨ العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وشهد الكثير منها نمواً اقتصادياً قوياً في سياق استقرار نسبي للاقتصاد الكلي، مع انخفاض معدل التضخم وتحسن أرصدة الموارد، بما في ذلك استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة. بيد أن ثمة شكاً حول ما إذا كان هذا الأداء يعكس إحراز تقدم هيكلي (محفِّز ولا رجعة فيه) في معظم أقل البلدان نمواً. وتضررت المجموعة بشدة، خلال هذه الفترة، من أزمتي الوقود والغذاء، مما أثر على ميزانها التجاري، غير أنها أبدت قدرة أفضل على مواجهة الأزمة المالية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. وبصفة عامة، فإن الفرص والمخاطر المتأتية من قوى العولمة استتبعت تعرض أقل البلدان نمواً لقدر أكبر من المخاطر على المستوى الدولي، دون أن تحقق الغالبية الساحقة منها أي تقارب مع الاقتصادات الأكثر تقدماً.

٨١- ولم تتغير إلى حد ما المكانة الهامشية التي تحتلها أقل البلدان نمواً من حيث الاستثمار والتجارة على الصعيد العالمي. ولا يمكن للتحسن الطفيف المسجل أن يخفي نقاط الضعف الهيكلي لهذه البلدان التي يظل أغلبها بعيدا جدا عن عتبات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولم يتمكن معظم أقل البلدان نمواً من تحقيق التقدم الهيكلي بسبب إضاعة فرص تعزيز القدرات وتحسين التخصص الاقتصادي، في حين أن عدة أمور منها جهود تطوير البنى الأساسية وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية كانت غير كافية لكي تسمح للاقتصادات بالارتقاء في سلاسل القيمة الدولية ذات الصلة.

٨٢- وبغية تسريع التقدم الهيكلي، وفي بعض الحالات، عكس مسار عملية إزالة التصنيع، هناك حاجة إلى إعادة النظر في وضع النُّهج التي تتبعها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية، وخاصة في ضوء الدروس المستخلصة من الأزمات العالمية الأخيرة. وينبغي أن تتخذ أقل البلدان نمواً مزيجاً من التدابير الاستراتيجية الحصيفة في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، وأن تحقق توازنا بين إصلاحات السوق والتدخلات في مجال السياسة العامة. وهذا الأمر، على وجه التحديد، سيستتبع إنشاء إطار اقتصاد كلي موات لتيسير التقدم الهيكلي، واستخدام النفقات العامة والسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف استخداماً فعالاً. وسيكون من الضروري القيام بتدخلات استراتيجية عبر السياسات التجارية والاستثمارية من أجل توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من الموارد الخارجية إلى بناء القدرات الإنتاجية التي لها صلة بخلق فرص العمل. وظهور جيل جديد من تدابير الدعم الدولي أمر مرغوب فيه نظرا إلى التنوع المتنامي في احتياجات أقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجالات مثل تطوير البنية الأساسية وتنمية القدرات التكنولوجية. وهذا يعني إنشاء صناديق استثمار خاصة بقطاعات محددة، إلى جانب اتخاذ تدابير تكيّفٍ خاصة مثل تأجيل سداد الديون.